



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

أثر انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر
□ دراسة قياسية 1980 □ 2019

تحت إشراف الأستاذ:

الأخضر بن عمر

المشرف المساعد:

ريمي عقبة

إعداد الطلبة :

- الوثري عبد الرحمان

- عربية يوسف

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د أحمد نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
عقبة ريمي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرف مساعد
د. بنين بغداد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

أثر انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر
□ دراسة قياسية 1980 □ 2019 □

تحت إشراف الأستاذ:

الأخضر بن عمر

المشرف المساعد:

ريمي عقبة

إعداد الطلبة :

- الوثري عبد الرحمان

- عربية يوسف

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د أحمد نصير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
ريمي عقبة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرف مساعد
د. بنين بغداد	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

سبحان الذي وهبنا العقل سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين خير الخلق الله أجمعين أما بعد

أهدي هذا العمل

الى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز

(أمي الحبيبة)

الى قدوتي في الحياة والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي

(أبي الموقر)

الى من كانوا سندا لي في كل خطوة في حياتي العائلة الكريمة

الى كل الاساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة

الى كل اصدقائي ومعارفي الذين احبهم واحترمهم

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل ان يوفقنا لما فيه الخير

أنه نعم المولى ونعم النصير

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين

وصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بشكرنا الجزيل والعرفان الجميل الى استاذنا المشرف الأخضر بن عمر

والمساعد عقبة ريمي

الذي لم يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

كما نشكر كل من ساعدنا في اتمام هذا البحث من قريب او بعيد

" وشكرا "

الملخص

تهدف الدراسة الى معرفة أثر انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي والمتمثلة في نماذج بيانات ARDL باستخدام برنامج Eviews10 بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

وقد تم اختيار الجزائر لإسقاط عليها الدراسة القياسية، والفترة من 1980 الى 2019، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين انظمة سعر الصرف والنمو الإقتصادي وجاءت هذه النتائج مطابقة للدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ووجدنا أيضا أن نتائج نموذج حد تصحيح الخطأ جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

وأخيرا يمكن القول بأن نظام سعر الصرف يعتبر من أهم السياسات الاقتصادية في الدول من خلال التحكم في الأداء الإقتصادي وتحقيق معدلات نمو تدفع بالإقتصاد إلى الأمام.، ووجدنا أيضا أن نتائج نموذج حد تصحيح الخطأ جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aims to know the impact of exchange rate regimes on economic growth, and to achieve this we relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework of exchange rate regimes and economic growth. As for the practical side, the quantitative approach will be followed through the use of economic measurement tools represented in ARDL data models using the Eviews10 program in order to measure The effect and the consequent relationships between the study variables.

Algeria was chosen to drop the standard study, and the period from 1980 to 2019, and we have concluded through this study that the exchange rate systems have a positive impact on economic growth.

Keywords: exchange rate, economic growth.



قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	-
الشكر	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
فهرس الملاحق	VII
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول : العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أنظمة سعر الصرف	03
المطلب الثاني: مقاربات حول النمو الاقتصادي	23
المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي	32
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ووجه الاختلاف والتشابه	35
المطلب الأول: الدراسات العربية	35
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	39
المطلب الثالث: اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	40
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	43
المبحث الأول: تحليل سعر الصرف في الجزائر	44
المطلب الأول: مراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر	44
المطلب الثاني: تطور نظام تعويم المدار للدينار الجزائري	46

48	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري في ظل التصنيفات الحديثة
51	المبحث الثاني: الدراسة القياسية أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2019-1980
51	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
53	المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
64	خلاصة الفصل
66	خاتمة
70	قائمة المصادر والمراجع
76	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل أنظمة سعر الصرف حسب Frankel	05
02	يمثل مزايا وعيوب الإتحاد النقدي	06
03	يمثل مزايا وعيوب الدولار	07
04	يمثل مزايا وعيوب مجلة العملة	09
05	يمثل مزايا وعيوب التعويم الحر	16
06	يمثل التصنيف الحديث لسعر الصرف	16
07	معايير تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS)	20
08	تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS)	21
09	التصنيف الطبيعي لأنظمة سعر الصرف بحسب (RR)	22
10	تصنيف نظم الدينار الجزائري للفترة 1974-2013 بحسب تصنيف LYS	48
11	التصنيف الفعلي للدينار الجزائري حسب تصنيف (RR)	49
12	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	51
13	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	56
14	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3،1،3،2)	57
15	اختبار الحدود وجذر الوحدة	58
16	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (y)	58
17	نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)	60
18	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	61
19	اختبار ثبات التباين للأخطاء.	62

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
61	التوزيع الطبيعي للأخطاء	01
63	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	02
63	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	03

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
76	المؤشرات المستخدمة	01



يؤدي سعر الصرف دورا مزدوجا في الاقتصاد المغلق والمفتوح على العالم الخارجي، فنجد من ناحية ان البلد المعني يمكن ان يعزز من قدراته التنافسية ويحافظ عليها عن طريق حركات سعر الصرف مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات، ومن الناحية الاخرى يمكن استقرار سعر الصرف من تثبيت الاسعار المحلية، غير ان هناك جدلا يدور في الاوساط الاكاديمية وأوساط رسم السياسات حول الاهمية النسبية التي يجب منحها لكل من هذين الهدفين بالقياس الى الآخر وعند صياغة سياسة سعر الصرف.

قصد الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام وتنمية اقتصادية بأقل التكاليف، وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية، ومن المتغيرات التي يعطى لها وزن في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف هو إعادة النظر في نمط سعر صرف العملة الوطنية، مع ضرورة تجنب التعديلات المتكررة في سياسة سعر الصرف الذي يحدث انعكاسات غير مرغوبة على الاقتصاد وقيمة العملة الوطنية.

في الجزائر عرف مسار سعر الصرف تذبذبا نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية وتأثرها بالصدمات الخارجية، فرغم ارتفاع أسعار النفط منذ العشرية الماضية التي حققت فيها الجزائر بسبب ذلك فائضا وانتعاشا في ميزانها التجاري إلا أن قيمة سعر الصرف بقيت في المستوى الذي حدده لها بنك الجزائر مما يدفعنا بالتساؤل حول مدى ملائمة مستوى هذا السعر مع التغيرات الاقتصادية المستجدة الداخلية والخارجية. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول دراسة سلوك سعر الصرف على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1980-2019.

1- الاشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1980-2019.

2- الاسئلة الفرعية

وللإلمام ببحوثات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

ما هو نظام سعر الصرف الذي تنتهجه الجزائر منذ 1980؟

-هل اجمالي تكوين رأس المال الثابت له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير ؟

-هل هناك علاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي ؟

3-فرضيات الدراسة

-الجزائر تتبع نظام التعويم المدار لسعر صرف الدينار منذ 1980.

- تكوين رأس المال الثابت له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.
- هناك علاقة معنوية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي

4-أهمية الدراسة

تكمن في أن الاستقرار الاقتصادي لأي بلد يرتبط بسعر الصرف الذي يعتبر أداة هامة لعملية التبادل الدولي، تأثيره الإيجابي أو السلبي على المؤشرات الاقتصادية المختلفة بما فيها الناتج المحلي الإجمالي، فتمثلت أهمية الدراسة في معرفة اثر العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في تحديد السعر الأمثل لسعر الصرف في الاقتصاد، بجانب الأهمية العلمية للدراسة.

5-اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- توضيح النظم المختلفة لسعر الصرف؛
- تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف المختلفة بالنمو الاقتصادي؛
- تسليط الضوء على خطوات انتقال الدينار الجزائري من نظام الثبیت الى نظام التعويم المدار؛
- ازالة الغموض حول تأثير أو عدم تأثير أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري الفعلية على النمو الاقتصادي.

6-أسباب إختيار الموضوع

- تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:
- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع؛
- طبيعة التخصص.

7-حدود الدراسة

- من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:
- الحدود الموضوعية: يتمثل في دراسة تبيان الاثر الموجود لسعر الصرف على النمو الاقتصادي؛
- الحدود المكانية: تدور الدراسة حول الجزائر؛
- الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة من 1980 الى 2019.

8-منهج الدراسة

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لسعر الصرف والنمو الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج ARDL ببرنامج Eviews10 بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

9-صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة الصعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث إلا حيث كانت الصعوبة الوحيدة التي حالت بيننا وبين إنجاز العمل في وقت مبكر هو ندرة المراجع باللغة العربية وكثرتها باللغة الاجنبية.

10-هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضت بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسيين للموضوع أنظمة سعر الصرف والنمو الإقتصادي فقد تناولنا في الفصل الاول الى الاطار النظري أنظمة سعر الصرف والنمو الإقتصادي، وقد تم تقسيمه الى مبحثين ، حيث تناولنا في المبحث الاول العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي ، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا. اما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة قياسية أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي 1980-2019، حيث تم تقسيمه الى مبحثين، ففي المبحث الاول تحليل سعر الصرف في الجزائر، اما المبحث الثاني فكان عن دراسة قياسية لأثر أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2019.

الفصل الأول:

العلاقة بين انظمة سعر الصرف

والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل

إن التشابك والمشكلات التي تواجه العمليات الاقتصادية التي تربط بين الدول المختلفة هي مشكلة العلاقة بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى، فكل عملية تبادل للسلع والخدمات والموجودات المالية لابد أن يرافقها تبادل عملات الدول الداخلة في هذه المعاملات، هذا التشابك أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي الذي أصبح محط اهتمام كبير من كافة المستثمرين والاقتصاديين ويحظى هذا الموضوع باهتمام كافة القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين، وقد كان الاهتمام بنظريات أسعار الصرف أكثر وضوحاً منذ السبعينات من القرن الماضي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف ومختلف الأنظمة السائدة التي تتبعها الجزائر وبعض الدول العربية، وكذلك أهم النظريات والنماذج الخاصة بسعر الصرف، وسنقوم بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول : العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول : العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي

سننتظر في هذا المبحث الى الاطار النظري لسعر الصرف والنمو الاقتصادي والعلاقة فيما بينهم

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أنظمة سعر الصرف

سيتم التطرق في هذا المطلب للمفاهيم العامة لأنظمة سعر الصرف، أنواعه، معايير اختيار أنظمة سعر الصرف الملائم والتصنيفات الفعلية لهذه الأنظمة.

أولاً: مفاهيم عامة حول أنظمة سعر الصرف

1-تعريف نظام سعر الصرف:

يقصد بنظام سعر الصرف أنه مجموعة من الأسس والقواعد التي تنظم الإطار الذي يتحدد فيه سعر الصرف لعملة محلية، هذه القيمة تسمى بسعر الصرف الإسمي Nominal Exchange Rate والذي يمكن أن يتحدد مقابل عملة أو سلة من العملات الأجنبية أو مقابل وزن معين من سلعة ما كالذهب مثلاً، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف يعمل على إدارة تدخلات السلطات النقدية الممثلة عموماً بالبنك المركزي في سوق الصرف بهدف التأثير في تقلبات أسعار الصرف أو الدفاع عن العملة المحلية أو استهداف سعر صرف محدد.¹

2-صيغ أنظمة سعر الصرف:

من الواضح أن التعريف المقدم لسعر الصرف لا يعكس الصورة الحقيقية لما يجري في الواقع العملي حيث أن سعر الصرف يتأثر بالكثير من المعطيات الاقتصادية ولا يقتصر فقط على المتغيرات اليومية وبناءً على هذا فإن سعر الصرف يأخذ عدة صيغ أهمها:

أ-سعر الصرف الإسمي :

هو مقياس لعلمة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما وفقاً للطلب والعرض عليها في سوق وفي لحظة زمنية معينة ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعاً لتغير الظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة. وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.²

¹ قليل زينب، أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البراديس، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد 02، أوت 2016، ص 04.

² عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003 ص 104.

ب- سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه كالاتي:

$$E_r = E_n \times P / P^*$$

حيث أن:

E_r : سعر الصرف الحقيقي

E_n : سعر الصرف الاسمي

P : سعر السلعة بالعملة المحلية

P^* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

بناء على هذا فسر سعر الصرف الحقيقي فيفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي¹.

ت- سعر الصرف الفعلي:

يشير إلى احتساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائه الرئيسيين، ومفهوم سعر الصرف الفعلي، مفهومًا متعدد الأطراف، يراعي أسعار الصرف العائمة والتي تتغير بشكل متواتر فلو افترضنا على سبيل المثال أن سعر صرف البلد المعني قد زاد بالقياس إلى بلد مجاور ذا معدل تضخم مرتفع، ولكنه بالمقابل قد قل إزاء بلد آخر ذا معدل تضخم منخفض، فسيكون سعر الصرف الفعلي لعمل البلد المعني هو متوسط هذين التغيرين، ومع إنتشار ظاهرة التعويم أكثر مما كانت عليه في العقود الماضية².

ج- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات

¹ مروان عطون، "الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية،

8- الجزائر، 2005، ص 7

² إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية إقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص 04.

الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى.¹

ثانياً: أنواع أنظمة سعر الصرف

بما أن العوامل التي تتعامل في تكييف الطلب والعرض على الصرف الأجنبي وبالتالي في تحديد سعر إنما تختلف باختلاف نظام الصرف السائد والذي يعرف بمجموعة القواعد التي تعدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، تم تلخيص هذه الأنظمة في الجدول التالي حسب التصنيف المعتمد من طرف Frankel:

الجدول رقم 01: يمثل أنظمة سعر الصرف حسب Frankel

الأنظمة الثابتة	الأنظمة الوسيطة	الأنظمة العائمة
مجلس العملة الدولة الإتحاد النقدي	المناطق المستهدفة الربط الزاحف سلة العملات الربط مقابل التعديل	التعويم الحر التعويم المدار

Source: Jeffrey A. Frankel: Experience of and Lessons from exchange Rate Regimes in emerging Economies, National Bureau of Economic Research, NBER Working paper No 10032, Cambridge, October 2003, P5.

1- أنظمة سعر الصرف الثابتة:

عرف هذا النظام على أنه "تثبيت سعر الصرف بحيث يكون غير قابل للتعديل، ويتحدد بقيمة ثابتة تجاه عملة بلد التثبيت (في الغالب الدولار الأمريكي)، والهدف من ذلك هو الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار في تسعير المعاملات الدولية". وتعبير آخر هو نظام للصرف تقوم في إطاره السلطات بتثبيت سعر الصرف الاسمي المرجعي، وتلتزم ببيع وشراء كل كمية مطلوبة أو معروضة من العملة الوطنية من طرف الجمهور بالأسعار المعلنة.²

¹ نفسه، نفسة الصفحة.

² مارك ستون وآخرون، "أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة"، مجلة التمويل والتنمية، ب ط، مارس 2008، ص 42

أ-الإتحاد النقدي:

تعتبر الاتحادات النقدية الشكل الأكثر جموداً في إدارة أنظمة الصرف، حيث أن أسعار الصرف للبلدان المشاركة فيه تكون ثابتة أو مثبتة كما يمكن تعويض العملات الوطنية بعملة موحدة، وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للاتحادات النقدية بحسب طبيعة ومستوى التنسيق النقدي القائم بين دول الاتحاد كما يلي:¹

-الاتحاد النقدي القائم على أساس تبني مجموعة من الدول لعملة إحدى دول الاتحاد لتكون عملة تداول مشتركة ومثال ذلك "منطقة النقد المشتركة" في جنوب إفريقيا والتي تستخدم عملة دولة جنوب إفريقيا كعملة تداول في كل من سويتو، سوازيلاند وناميبيا؛

-الاتحاد النقدي القائم على اتفاق مجموعة من الدول على مثبت مشترك لعملاتها كالدولار الأمريكي على سبيل المثال، بحيث تكون أسعار صرف عملاتها أمام المثلث المشترك غير قابلة للتعديل بما يضمن ثبات سعر صرفها البيني ويكفل لتلك العملات حرية التحويل والتداول في دول الاتحاد، ومثال ذلك الوضع السائد في دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2003 وإلى غاية 2007.

وهذا الجدول يلخص مزايا وعيوب الإتحاد النقدي

الجدول رقم 02: يمثل مزايا و عيوب الإتحاد النقدي

مزايا الإتحاد النقدي	عيوب الإتحاد النقدي
- القضاء على مخاطر أسعار العملات الأجنبية وانخفاض في أسعار الفائدة الاسمية - من شأنه أن يعزز من منافع الأموال في جميع وظائفها - يقلل من التكاليف المتعلقة احتياطات العملات الأجنبية، ويزيل المضاربة على تدفقات رؤوس الأموال - يساهم في تحسين استقرار الأسعار - الشفافية السعريّة من شأنها أن تثبط التمايز في الأسعار وتساهم في تعزيز المنافسة - تخفيض تكاليف المعاملات - الوصول إلى الأسواق المالية أكثر شفافية، والزيادة في التمويل الخارجي - مكاسب للبلدان التي لديها ربح مع ارتفاع مستوى التضخم - تخفيض تقلبات الاقتصاد الكلي مثل الناتج والعمالة في جميع أنحاء المنطقة - إدارة مهنية متخصصة للسياسة النقدية - القضاء على الدوافع الشعبوية بشأن إدارة الاقتصاد الكلي	- فقدان استقلالية السياسة النقدية - بعض القيود المالية المشتركة تقلل من قدرة الحكومات الوطنية على إجراء سياسات مالية محلية - وجود تكاليف التحول إلى عملة جديدة - يمثل قيداً خطيراً لنسبة للبلدان ذات الارتفاع في الدين العام والعجز في الميزانية - حتمية كفاءة البنك المركزي والمصرفيين من أجل تجنب الاضطرابات المالية

¹ عبد الرحمن بن محمد السلطان، "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي"، ورقة مقدمة ل لقاء السنوي السابع عشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، - لجمعية الاقتصاد السعودية (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول)، 28 ماي 2009 ص 26

المصدر: عزى خليفة، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2017-2018، ص12.

ب- الدولة:

يطلق مصطلح الدولة على ظاهرة العملات البديلة المستخدمة في البلدان النامية ذات التضخم المرتفع، وتع رف على أنها "حيازة المقيمين في بلد ما لحصص هامة من أرصدهم على شكل أصول مقومة بعملة أجنبية غالبا ما تكون الدولار الأمريكي، والدولة نوعان هما:¹

-الدولة الكاملة: وهي "التفويض القانوني باستخدام عملة أجنبية قوية (عملة بلد آخر) باعتبارها العملة القانونية الوحيدة بصورة كاملة؛

-الدولة الجزئية: بحسب صندوق النقد الدولي فإن البلد يعيش ظاهرة دولة جزئية "إذا كانت الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية إلى عرض النقود بالمفهوم الواسع تقارب 30 % أو أكثر بقليل". وعليه فالدولة الجزئية تكون في اقتصاد ما يتميز بتداول نقده المحلي إلى جانب عملة أجنبية أخرى كوسيلة للتبادل.

الجدول رقم 03: يمثل مزايا وعيوب الدولة

مزايا الدولة	عيوب الدولة
- يوفر معدل تضخم منخفض (مماثل لتلك التي في بلد عملة احتياط)؛ - يحد من إمكانية إساءة استخدام السياسة النقدية؛ - انخفاض أسعار الفائدة نتيجة لانخفاض معدلات التضخم وعدم وجود مخاطر تخفيض قيمة العملة؛ - يسرع تطوير سوق رؤوس الأموال المحلية؛ - تقليل تكاليف المعاملات في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ - يزيد من دمج الشركات المحلية في الاقتصاد الدولي، ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ - يدفع إلى زيادة التجارة الخارجية؛ - أكبر انضباط للميزانية؛ - يقضي على مخاطر العملة.	- فقدان احتياطيات العملة الأجنبية؛ - ليست هناك فرصة لضبط مستوى النقد الأجنبي؛ - إمكانية محدودة لإجراء سياسة نقدية مستقلة؛ - لا يوجد علاوة الإصدار؛ - يحد من إمكانية وجود مقرر الملاءم الأخير؛ - ليست هناك إمكانية لاستخدام والتحكم في ضريبة التضخم؛ - يتعرض للعديد من الصدمات: تحويل العملات، برامج جديد، والتغيرات في مجال المحاسبة، وما شابه ذلك؛ - يتعرض للعديد من الصدمات: تحويل العملات، برامج جديد، والتغيرات في مجال المحاسبة، وما شابه ذلك؛ - زيادة الاستنزاف والمشاكل في ميزان المدفوعات.

المصدر: عزى خليفة، مرجع سبق ذكره، ص19

¹ عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، 2017/2018، ص07

ت-مجلس العملة:

هو عبارة عن نظام نقدي كان شائع الاستخدام خلال النصف الأول من القرن العشرين في ظل النظم الاستعمارية لتثبيت أسعار الصرف في أقاليمها المستعمرة. لكنها عاودت الظهور من جديد ابتداء من 17 أكتوبر 1983 عندما قامت "هونغ كونغ" بإنشاء مجلس للعملة سمح بتثبيت عملتها والسيطرة على التضخم، لتليها عدة دول أخرى. وتعرف هذه المجالس على أنها "نظام نقدي يقوم على تفويض قانوني يلزم البنك المركزي بالاحتفاظ بأصول أجنبية تعادل على أقل تقدير العملة المحلية المتداولة والاحتياطيات المصرفية، وبصرف العملة المحلية مقابل عملة أجنبية محددة (عملة التثبيت كالدولار الأمريكي) بسعر صرف ثابت.¹

ما يلاحظ على هذا النظام أنه يسمح بازدواجية التداول النقدي لكل من العملة المحلية وعملة بلد التثبيت (مثلا في الأرجنتين: البيزو والدولار الأمريكي)، مع فرض قيود ملزمة على البنك المركزي لضمان وفائه بالتزاماته القانونية المتمثلة في عدم إصدار العملة المحلية إلا مقابل النقد الأجنبي وأن تظل مغطاة تماما بالأصول الأجنبية. ما يعني أن البنك المركزي يفقد سلطته الرقابية على كمية النقود المتداولة، كونها مرتبطة باحتياطيات الصرف من عملة التثبيت.

لإرساء مجلس عملة في بلد ما لابد من توفر المقومات الأساسية التي يركز عليها هذا النظام وهي: قابلية تحويل العملة، اختيار عملة التثبيت وتحديد سعر الصرف الذي تتم به العمليات.

¹ مارك ستون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 42

الجدول رقم 04: يمثل مزايا وعيوب مجلة العملة

مزايا مجلس العملة	عيوب مجلس العملة
- يساعد على انخفاض معدل التضخم، وتكون معدلات التضخم أيضاً أقل تقلباً مقارنة مع الأنظمة العائمة: - انخفاض معدلات النمو النقدي - ارتفاع الطلب على النقود (بسبب: تأثير الثقة) بالنظر إلى معدل النمو النقدي - من الأدلة التجريبية: مجلس العملة نمو اقتصادي أسرع بالمقارنة بالأنظمة المربوطة - التزام سياسي أقوى للنظام، في كثير من الأحيان ينعكس في قانون البنك المركزي أو تعديل دستوري: أ - ردع هجمات المضاربة ب - انخفاض تكاليف الاقتراض ج - المصادقية العالية يولد الانضباط المالي: أ - يحظر التمويل النقدي المباشر من الإنفاق الحكومي (لا طباعة للنقود) ب - تقييد التوسع الائتماني ج - تحسين الرؤية الخارجية وارتفاع تكلفة التخفيض د - الأدلة التجريبية تبين وجود أصغر للعجز المالي التأثير على التجارة نتيجة للاستقرار، ثير مماثل لنسبة للدول التي تعتمد عملة مشتركة مع بلدان أخرى استقرار معدل الصرف، والقدرة على التنبؤ والانضباط القائم على طبيعتها (المعيار الذهبي) الذي يشجع كل من التجارة والاستثمارات	يمنع السلطات النقدية من تشغيل سياسة نقدية مستقلة: أ - لا خيار لطباعة النقود ب - مشكلة " الثالث المستحيل Impossible Trinity يحد من قدرة البنك المركزي للقيام بدور مقرض الملاذ الأخير خلال فترة الانكماش الاقتصادي يتعرض للكثير من الأزمات المالية، مثل: أ - أزمة الديون ب - توقف في تدفق رؤوس الأموال ج - الأزمات المصرفية لا يمكن ضبط سعر الصرف استجابة للصدمات الحقيقية. في كثير من الأحيان تكون العملة مبالغ فيها، أو العملة مقومة قل من قيمتها مما يؤدي إلى: أ - ثير سلبي على النشاط الاقتصادي ب - الميل إلى تضليل التوازن في التجارة تعيق إمكانية تطوير القطاع المالي المحلي يحفز عدم تطابق العملة في هياكل المحفظة بين (من) الحكومة والقطاع الخاص

المصدر: عزي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص30

2- أنظمة سعر الصرف الوسيطة:

إذا كانت أنظمة الربط الصارم تقوم على الالتزام بسعر صرف غير قابل للتعديل من قبل السلطات النقدية، فإن أنظمة الصرف العائمة (أو الحرة) يحدد فيها سعر الصرف بكل حرية في سوق الصرف وليس هناك أي التزام فيما يخص سعر الصرف. وبين هاذين النوعين من أنظمة إدارة سعر الصرف يوجد نظام ثالث يطلق عليه بالأنظمة الوسيطة.

أ- نظام التثبيت المدار (نظام بريتون وودز):

قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية بالتدخل في السوق الصرف للحفاظ عليها من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية لمواجهة الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف لعلاج الاختلال في الميزان وخاصة إذا استمر لفترة طويلة من الزمن وقد عرف العام هذا النظام في منتصف الأربعينات حينما عقد مؤتمر "بريتون وودز" للاتفاق على قواعد نظام نقدي جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما يعد الحرب العالمية الثانية، وقد وضعت اتفاقية صندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وكان من أهم أهداف تشجيع التعاون النقدي الدولي وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال الاستقرار لأسعار الصرف وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية وأسباب "إفقار الجار" الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف وإجراء التخفيضات التنافسية في قيمة العملة، وذلك من خلال نظام المدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابلية للتعديل في شروط محددة، ولقد نصت الاتفاقية على التزام كل دولة عضو بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الوطنية أو سعر التبادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب أو وحدات من الدولار الأمريكي، ولذلك عرف النظام بقاعدة الذهب -الدولار حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو 35 دولار للأوقية "حوالي 31,1034768 غرام" وذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التي تحتفظ بأرصدة دولارية.

طبقا لها النظام فإنه إذا تعرضت دولة من الدول الأعضاء اختلال في ميزان مدفوعاتها فإنها تلتزم بالتدخل في سوق الصرف لتصحيح هذا الاختلال والحفاظ على سعر التعادل، ولقد أتاح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حق الاستفادة من موارد وذلك في حدود حصصهم.

أما إذا كان الاختلال جوهريا أو مزمنًا فإن اتفاقية الصندوق قد سمحت للدول الأعضاء بإجراء تخفيض للقيمة الخارجية لعملاتها دون الرجوع اليه وذلك في حدود 10% حول سعر التعادل، وذلك تجنبًا للتخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين.

ولقد اعتمد استقرار نظام "بريتون وودز" على مدى استقرار الدولار الأمريكي، ففي خلال فترة الخمسينيات لم يشهد النظام اختبار حقيقيا نظرا لما شهد العالم من ظاهرة ندرة الدولار حيث كان الطلب العالمي على الدولار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شديدا مقارنة مع الأرصدة المتاحة منه، مما حافظ على استقرار

قوته الشرائية الخارجية ناهيك عن القوة الداخلية، هذا إلى جانب اتباع أغلب الدول الأعضاء لأساليب الرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد تحويل العملات.

أما الاختبار الحقيقي لهذا النظام فكان عقد الستينات حيث ظهرت دول أوروبا الغربية و اليابان كقوة اقتصادية لها تأثيرها على الظروف الاقتصادية الدولية ، ومنافسا للولايات المتحدة الأمريكية التي عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر ومتزايد في ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم استثماراتها الخارجية مما تسبب في تزايد حجم الأرصدة الدلارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في دول العالم بالمقارنة برصيد الخزانة الامريكية من الذهب وهو ما عرف بمشكلة وفرة الدولار، وكان من طبعي في ظل تلك الظروف أن يرتفع سعر الذهب في مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الأرصدة الدلارية.

وأمام هذا الوضع اضطرت حكومة الرئيس الأمريكي "نيكسون" في أوت 1971 إلى إعلان وقف تحويل الدولار الى ذهب، وبالتالي إنهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبي كدعامة أساسية قام عليها نظام "بروتين وودز".

وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971 إنقاذ نظام "بروتين وودز" فعقدت اتفاقية "سميثوفيان" التي نصت على زيادة حدة التقلب حول سعر التعادل إلى 2.5 % و ذلك لإضفاء قدر من المرونة على أسعار الصرف، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973 عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملاتها.¹

ب-سلة العملات:

المشكلة الرئيسية عند تطبيق أنظمة أسعار الصرف الثابتة الصارمة، هي أنه في وسط عالم من أسعار الصرف لعمومة يصبح الربط بعملة ما تعوياً تجاه معظم العملات الأخرى، ولا تعتبر هذه مشكلة بالنسبة للدول التي تتركز تجارتها جغرافياً، والتي تربط عملتها بعملة شريكها التجاري الرئيس، وعدا ذلك فإن تذبذب أسعار الصرف بين العملات المختلفة قد يسبب أضراراً خطيرة كما أكتشفت التصاديات شرق آسيا المثبتة تحاد الدولار في 1997، وذلك عندما تسبب ارتفاع الدولار مقابل الين الياباني في ارتفاع هائل في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة للعديد من دول شرق آسيا مما مهد حدوث الأزمة الآسيوية، وجزء من هذه المشكلة راجع لقيام تلك الدول بربط عملتها، سواء بصورة مشروعة أو غير ذلك، بالدولار بينما كانت تجارتها تتسم بقدر معقول من النوع

¹ عبد المنعم علي راضي، أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1972/1973، ص23-24

. إحدى الطرق التغلب على ما تقدم هو الربط بسلة من العملات ولس عملة واحدة فقط، تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، فمن حيث المبدأ على الأقل قد يساعد هذا الإجراء على تأمين الدول ضد تقلبات أسعار الصرف العملات المختلفة، كما من شأنه عزل القول إلى حد كبير عن الاضطرابات التي تحدث في التنافس.¹

من مزايا هذا النظام:²

- تعزيز القدرة التنافسية التجارية: إن المنفعة الأكثر وضوحاً من نظام سلة العملات هو دورها في الحفاظ على القدرة التنافسية التجارية مستقرة نسبياً، حيث إنه إذا كانت عملية التصدير إلى دولة واحدة فقط، وليس هناك منافسون آخرون من البلد المستورد فإنه يكفي ربط العملة بعملة المستورد للحفاظ على القدرة التنافسية التجارية، ولكن في الواقع لدينا العديد من وجهات التصدير والعديد من المنافسين في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى ذلك هناك تغيرات تركيبة البلدان المستوردة مع مرور الوقت، و لتالي، فإن نظام سلة العملات يعتبر أفضل الأنظمة للحفاظ على القدرة التنافسية التجارية؛

- تغيرات على تدفق رؤوس الأموال: إن الربط إلى عملة واحدة يسبب المزيد من تدفقات رأس المال مما يكون تحت سلة عملات أو تعويم نظام أسعار الصرف، فإن تدفق رؤوس الأموال في حد ذاته يعزز النمو لنسبة للدول الناشئة، لكن تدفقات رأسمالية ضخمة قد تشكل خطراً عليها، وذلك بسبب الانعكاس المفاجئ في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الذي يبقى كاحتمال وارد، واعتماد نظام سلة العملات سوف يساهم في اعتدال تدفقات رؤوس الأموال؛

- تغيرات على الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر نظام سلة العملات من أفضل الأنظمة التي تساهم في تحقيق الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنظام الدولار وأنظمة الصرف المرنة. إضافة إلى المزايا السابقة يذكر كونيتومو وآخرون أن نظام ربط العملة بسلة عملات:

- أولاً يقلل من مخاطر الصرف؛

- ثانياً يعمل هذا النظام اعتباره عامل استقرار، لأن السلة تكون كثر من عملة واحدة وهذا ما يساهم في الحفاظ على توازن الاقتصاد الإقليمي؛

¹ عبد المنعم علي راضي، مرجع سبق ذكره، ص 23-24

² عزي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 44-45

-ثالثاً فإن نظام ربط العملة بسلة يكون فعال ضد الانخفاض الحاد لقيمة العملة، فعند حدوث انهيار العملة، يتحكم نظام سلة عملات في معدلات التضخم، أو يفصل الأضرار الناجمة عن الانخفاض الحاد في العملة. ولكن المشاكل التنفيذية التي تحول دون الربط إلى سلة عملات عديدة وتتسم لصعوبة، إذ يجب أن تكون الأوزان المستخدمة في حساب السلة معلومة للجميع، وهو عكس الأسلوب التقليدي الذي كانت تفضله البنوك في إدارة مثل السلال، وهناك حاجة لتغيير الأوزان استجابة لحدوث تعديل هيكلي، كما أن المستثمرين الأجانب يواجهون ظروف عدم التأكد، حيث يجدون أنفسهم غير قادرين على توقع القيمة الخارجية لعملات الدول النامية مما يعوق تدفق رؤوس الأموال إليها، والسؤال المطروح هو: من الذي سيقوم ذا وطبقاً لأي معايير خاصة أنه من السهل أن يصبح التلاعب لأوزان أمراً عشوائياً حتى لو قامت به بنوك مركزية مستقلة ومحترمة.

ت-الربط الزاحف:

نظام الربط الزاحف إنما هو: " نظام لتعديل أسعار الصرف يسمح فيه بتذبذب عملة ذات سعر صرف يتضمن نطاق من المعدلات، ويمكن أيضاً تعديل القيمة الاسمية للعملة المعلنة ونطاق المعدلات بشكل متكرر، ولاسيما في أوقات التقلب الشديد في أسعار الصرف، وغالباً ما يستخدم الربط الزاحف للتحكم في تحركات العملات عندما يكون هناك خطر انخفاض قيمة العملة بسبب عوامل مثل التضخم أو عدم الاستقرار الاقتصادي مع شراء أو بيع منسق للعملة للسماح للقيمة الاسمية لبقاء ضمن نطاقها بين قوسين.¹

تهدف الدول التي خذ بنظام الربط الزاحف إلى تحقيق هدفين: إدخال المزيد من المرونة في سعر الصرف التعادل، وذلك اعتبار أن هذا النظام سوف يسمح بعكس التغيرات الأساسية في العرض والطلب على النقد الأجنبي والهدف الثاني من نظام الربط الزاحف هو نشر تعديل أسعار الصرف على مدى فترات طويلة من الزمن، وذلك بهدف تفادي أزمات الصرف الدورية وعدم اليقين في نظام تعديل سعر الصرف المزعج.

لهذا النظام ميزتين هما:²

- يسمح هذا النظام لتعديل التدريجي لأسعار الصرف قبل وصول الدولة إلى نقطة الغليان؛
- كما يزيل هذا النظام الحرج السياسي من تغيرات كبيرة في أسعار الصرف.

¹ <https://ar.publicspeakingtip.org/crawlingpeg-8529>, 2021/05/06/ 14:52.

² <https://ar.publicspeakingtip.org/crawlingpeg-8529>, 2021/05/06/ 14:52.

ث- المناطق المستهدفة:

في مثل هذا النظام، يكون هناك سعر مركزي (أو سعر التعادل) ونطاق للتقلب لسعر الصرف، ويتم الإعلان عن ذلك بحيث تلتزم السلطات النقدية بإدارة الأحوال النقدية طبقاً لذلك وبشكل صارم. يهدف هذا النظام إلى تحقيق أربعة أغراض، الغرض الأول هو التأكد من أن السلطات لن تلجأ إلى محاولة الدفاع عن سعر صرف غير توازني، نظراً إلى أن لا أحد يتصور أنه سيكون من الممكن تقدير سعر الصرف التوازني بدقة؛ والغرض الثاني هو السماح بتصحيح سعر التعادل (مركز النطاق) حتى يتسق مع أساسيات الاقتصاد، وبدون إثارة التوقعات بإحداث تغييرات تقديرية في أسعار الصرف التي قد تزعزع استقرار الأسواق؛ والغرض الثالث هو إتاحة المجال لسياسة نقدية مستقلة، تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية عندما تجد الدولة أن دورتها الاقتصادية غير متوافقة مع المعايير العالمية؛ والغرض الأخير، هو مساعدة الدولة على مواجهة التدفقات الكبيرة ولكنها مؤقتة من رؤوس الأموال الداخلة إليها. إلا أنه يؤخذ على هذا النظام عدة عيوب؛ أهمها أن حواف النطاقات توفر للسوق أهدافاً يمكن مهاجمتها بدلاً من أن تطمئن السوق إلى أن السعر لن يشهد مزيداً من التغيير. ولكي نفهم ذلك لابد أن ننأمل الحالات العديدة التي حاولت فيها السلطات حماية أسعار الصرف التي كان قد أصابها الخل، وسمحت بتحقيق ربح مضاربي واضح من هجوم ناجح، ويبدو أن كولومبيا تخلت عن نطاقها ليس بسبب وقوع هجوم مضاربي عليه أو اعتقاد بأن نطاقها قد أصابه الخل، ولكن لأن السلطات فيها خلصت إلى أن مجرد وجود نطاق يضعف الثقة ويجعل الاحتفاظ بسعر الصرف في حدود معقولة أمراً صعباً وليس بالسهل تحقيقه.

كما أن أهم الانتقادات الموجهة إلى النطاق المستهدف تعتقد أن هذا النظام إنما يتضمن أسوأ خصائص أنظمة أسعار الصرف الحرة وأسعار الصرف الثابتة، فكما هو الحال في أسعار الصرف الحرة فإن النطاق المستهدف يسمح بتقلبات وذبذبات كبيرة في أسعار الصرف ومن الممكن أن تكون تضخمية، وكذلك هو الحال في سعر الصرف الثابت فإن النطاق المستهدف يمكن المحافظة عليه فقط بواسطة التدخلات الرسمية في أسواق الصرف الأجنبية؛ وبالتالي، التقليل من الاستقلالية النقدية للدولة.¹

3- أنظمة سعر الصرف العائمة:

في هذا الصدد يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الأنظمة المعممة، هما:

¹ - John WILLIAMSON: Exchange Rate Regimes for Emerging Markets: Reviving the Intermediate Option, Policy Analyses in International Economics No 60, Institute for International Economics, Washington, September 2000, P

أ- نظام تعويم المدار:

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء للعملة الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، كان تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الإنخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الإحتياطيات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل من أجل شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبيا و ذلك لتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى .

سعر وفي كل الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على الصرف في الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد ب " مال موازنة الصرف " على أنه كلما إتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد إحتياج سوق الصرف لقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة ذلك لمواجهة التقلبات الحادة و المفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة .

ولقد ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب إختيار نظام " بروتين وودز "، ولقد إختلف الأسلوب الذي إتبعته الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو و أسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة وقد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن إستقراره في نفس الوقت.¹

ب- التعويم الحر:

يطلق عليه أيضا مصطلح "التعويم المستقل أو النظيف" حيث يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق بالدرجة الأولى، ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استثنائي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة،

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2006، ص 297

وليس تحديد مستوى معين له. وبالمقابل هناك بعض الدول التي تتبنى التعويم المستقل وغالبا ما لا تتدخل مطلقا في سوق الصرف مثل: نيوزيلندا، السويد، أيسلندا، الولايات المتحدة، دول منطقة اليورو.¹

وهذا الجدول يلخص مزايا وعيوب التعويم الحر

الجدول رقم 05: يمثل مزايا وعيوب التعويم الحر

مزايا التعويم الحر	عيوب التعويم الحر
- أنها توفر للبلدان ميزة الإبقاء على سياسة نقدية مستقلة حيث يحدد البنك المركزي أهداف سياسته النقدية بالاستناد لاعتبارات محلية؛ - وجود آلية تعديل تلقائية لميزان المدفوعات؛ - يسمح التعويم بتجاوز الصدمات التجارية؛ - تجنّب حروب العملات والحماية التجارية؛ - استخدام سعر الصرف العائم يقلص من الحاجة لحيازة احتياطات دولية.	- إدخال عنصر الشك وعدم اليقين إلى عالم الأعمال لاسيما في مجالي التجارة والاستثمار بسبب التقلبات المفرطة لسعر الصرف ما يؤثر سلبا على الاستثمار والنمو الاقتصادي؛ - أنظمة التعويم هي مصدر للتضخم المستورد؛ - نجاح تعويم العملة مرهون بمدى وجود سوق صرف أجنبي وأسواق مالية أخرى تكون عميقة بالقدر الكافي لامتصاص الصدمات بدون إحداث تغيرات كبيرة في سعر الصرف

المصدر: عزي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

كخلاصة لأنواع أنظمة سعر الصرف قمنا بتلخيص هذا الجدول:

الجدول رقم 06: يمثل التصنيف الحديث لسعر الصرف

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر	حركة كاملة لقوى السوق	رغم امكانية تطبيقه من الناحية النظرية الا أنه عمليا من النادر استمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي عادة في التدخل بدرجة محدودة
التعويم المدار	يتدخل البنك المركزي و لكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود ، المشكلة أن البنك المركزي لا يعرف ما اذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي
الربط مع الزحف	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف و عادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة	موجود بصورة أكثر شيوعا و لكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل و يمكن أن تكون الاصلاحات وفقا لصيغة ما مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة	يسمح لها بالتقلب في حدود هذا الهامش ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش	مثال نظام النقد الأوروبي الذي يعمل ف ظل هامش بتراوح بين حدي 21/2% و 15% فاذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فان البنك المركزي يواجه اختيارات وتحدد كما هو الحال في نظام الصرف الثابت
ثابت ولكن قابل	ثابت، (ويتدخل البنك المركزي اذ لزم ذلك) لفترات ممتدة،	نظام Bretton woods

¹ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 298

للتعديل	وهو وان كان في حدود هامش ضيقة الا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها	حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبات 1% على أي من جانبي النسبة المعلقة مقابل الدولار ، و قد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-1972
ثابت من قبل البنك المركزي	يعد نسخة أكثر صرامة و شدة من نظام ثابت لكن قابل للتعديل	يقصد الثبات الدائم ولكن لا يمكن ضمانه ، قد يمون الاصلاح ضروريا حتى و ان لم يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافا لذلك يحظر التدخل. نادرا هذه الايام ولكن قد يظهر كمقدمة للاتحاد النقدي الأوروبي. بعض الأمثلة التاريخية لإجراء الثبات اذا ما كانت هناك تبعات منخفضة أو قيود على رأس المال مثال: (الجنه البريطاني والجنه الايرلندي حتى 1757)
ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب)	النقود الأساسية (= العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي) ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية الذهب (عند معدل ثابت)	نظام ألي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم Arbitrage بالمراجعة أو الموازنة يتضمن سعر قريب من معدل السوق، الا أن الضغط على مكان اخر داخل الاقتصاد مثال: على البنوك، على الأنشطة أو الأسعار قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو التنازل عن مجلس النقد .
عملة موحدة	التنازل عن العملة النقدية المستقلة واتباع عملة أخرى	وهنا يظهر التساؤل حول ما اذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: معايير اختيار نظام سعر الصرف الملائم

الإقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف المختلفة ومدى قوة كل نظام (سواء الثابت أو المرن) في عزل الإقتصاد عن الصدمات الداخلية أو الخارجية، ولا يوجد جواب كامل حول أفضلية نظام عن الآخر لكن عموما يعتمد إختيار نظام الصرف المثالي على الأهداف الإقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية لكل إقتصاد، ويمكن إيجاز ذلك في ما يلي:

-أول معيار تم التركيز عليه هو الإستقرار الإقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي مستوى الأسعار والإستهلاك الحقيقي؛

-هنالك العديد من الدراسات والأدبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف ومدى قوة أسعار الصرف الثابتة والمرنة في عزل الإقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية. ولا يوجد جواب كامل مدى أفضلية نظام الصرف الثابت أو المرن لكن عموما يعتمد إختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية للإقتصاد محل الدراسة؛

-أول مسألة تواجه سياسة سعر الصرف هي كيفية تحديد معيار الأمثلية. ويفترض على العموم اعتماد دالة رفاهية اجتماعية لكن في الواقع تم التركيز على معيار استقرار الإقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي،

مستوى السعر، أو الاستهلاك الحقيقي، في وجه صدمات انتقالية. لكن يجب التنويه أن الأهداف الاقتصادية عموماً تتباين ولا يمكن الوصول إلى هدف دون التضحية بهدف آخر. إن السؤال الحقيقي هو كيفية تخفيض تباين الانتاج الحقيقي حول الانتاج الكامن أي ذلك المستوى الذي يحقق التشغيل التام؛

-أهم نتيجة من الدراسات النظرية هي عدم أمثلية النظامين إذا طبقا بشكلهم التام: أي سعر صرف كامل المرونة أو سعر صرف ثابت تماماً. يوجد مستوى وسطي للمرونة الذي يحقق ذلك الاستقرار المنشود في وجه الصدمات العشوائية. في الواقع النظام المحدود المرونة يعتبر الأكثر شيوعاً في الدول النامية. وبالتالي فإن المسألة المطروحة هي تحديد مدى مرونة نظام الصرف؛

-إن طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب اتباعه في تحديد سعر الصرف. حيث أن المدافعين الأوائل عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية؛

-كما تم التمييز بين الصدمات ذات الطبيعة النقدية والصدمات الحقيقية في تحديد نظام العرض. ففي مواجهة الصدمات النقدية فإنه يجب اعتماد سعر الصرف الثابت لتثبيت الدخل، لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرة داخلية ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات. أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف لابد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية. ففي حالة صدمة إيجابية على الطلب المحلي فإن سعر الصرف لابد أن يتحسن وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي؛

-في حالة تثبيت الانتاج في وجه صدمة مؤقتة فإن سعر الصرف يجب أن يكون ثابتة إذا كانت الصدمة نقدية محلية، ويعدل سعر الصرف إذا كانت الصدمة خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية. بالمقابل، فإن الخصائص الهيكلية للاقتصاد، مثل مدى انفتاح التجارة الدولية، ودرجة حرية انتقال رأس المال، وعدم مرونة سوق العمل تعتبر عوامل مؤثرة في عزل الاقتصاد عن التقلبات بواسطة أسعار الصرف؛

-كلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف. إضافة إلى أنه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج. بالمقابل فإن انفتاح الاقتصاد يسمح لتعديل سعر الصرف بتثبيت الانتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية وخارجية. وبالتالي، فإن درجة الانفتاح لا تحدد طبيعة نظام الصرف.

ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:¹

¹ سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون-نوفمبر/تشرين الثاني 2003-السنة الثانية ص20

- الحجم النسبي وتكامل التجارة (ربما تجد بعض الدول النامية أنه من المناسب أن ترتبط مع دولة محورية وخاصة إذا كانت العلاقات معها كبيرة)؛
- مرونة هياكل الإقتصاد ومؤشرات الإقتصاد الكلي؛
- القدرة على إمتصاص الصدمات الحقيقية منها والإسمية؛
- تنوع هيكل الإنتاج والتصدير؛
- التركيز الجغرافي للتجارة؛
- درجة التطور الإقتصادي سيما الجانب المالي منه؛
- مدى إستقرار ومصادقية العملة.

رابعاً: التصنيفات الفعلية لأنظمة سعر الصرف

1 - تصنيف (LYS) Levy - Yeyati and Sturzenegger :

معظم الأدبيات التحريية على نظم أسعار الصرف تستخدم تصنيفات صندوق النقد الدولي بحكم القانون التي تكون على أساس النظام التي أعلنتها الحكومات، على الرغم من التناقضات المعترف بها بين السياسات المعلنة والفعلية في كثير من الحالات، لمعالجة هذه المشكلة، قام كل من (Levy - Yeyati LYS and Sturzenegger) ببناء تصنيف واقعي استناداً إلى بيانات أسعار الصرف والاحتياطيات الدولية لـ 183 دولة لديها تقارير في صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1974 - 2000).

تحدد نظم أسعار الصرف في ظل تصنيف LYS وفقاً لسلوك ثلاثة متغيرات: التغيرات في سعر الصرف الاسمي، وتقلبات هذه التغيرات، وتقلبات الاحتياطيات الدولية، ويرجعان الأسباب الكامنة وراء اختيار هذه المتغيرات إلى تعريف نظم أسعار الصرف، حيث ترتبط نظم سعر الصرف الثابت مع التغيرات في الاحتياطيات الدولية الرامية إلى الحد من التقلبات في سعر الصرف الاسمي، في حين الأنظمة المرنة تتميز بالتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف الاسمية مع احتياطيات مستقرة نسبياً، وبالتالي يجب أن يكون السلوكيات المجتمعة من هذه المتغيرات الثلاثة كافية لتحديد النظام الذي ينبغي أن يسند لكل بلد في الوقت المناسب ما إن يتم إجراء الحسابات للمتغيرات الثلاثة لكل بلد ليتم استخدام التحليل العنقودي كوسيلة لتوزيع البيانات إلى مجموعات مختلفة، ويعتبر كل عنقود ممثلاً للنظام المميز له، بصرف النظر عن النظام " القانوني " المصرح به من قبل البلد الذي تم تعيينه إلى هذه المجموعة، ويبين الجدول رقم (6) التالي الملاحظات المخصصة لمختلف الأنظمة والمعايير

المستخدمة في تحديد والتعريف عن النظام سعر الصرف الفعلي وفق (LYS)، ويلاحظ أن المشاهدات التي تعرض تقلبات منخفضة على طول المتغيرات الثلاثة لا يمكن تعيينها إلى أي نوع من النظم، وبالتالي تم تسميتها بنظم " غير محسومة Inconclusives "؛ والتسمية ليست عشوائية: فإذا لم يكن هناك أي تحركات في سعر الصرف الاسمي، ولا تحركات في الاحتياطات، فإن نظام سعر الصرف المنفذ في البلاد (في الواقع) سوف يكون غير واضح بالمقارنة المباشرة مع بقية العينة.¹

الجدول رقم (07): معايير تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS)

البيان	تغيرات سعر الصرف الاسمي	تقلبات تغير سعر الصرف الاسمي	تقلبات احتياطات الصرف
غير محسومة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
العائم	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة
التعويم المدار	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
الربط الزاحف	مرتفعة	منخفضة	مرتفعة
الثابت	منخفضة	منخفضة	مرتفعة

Source: Levy-Yeyati Eduardo, Federico Sturzenegger, "Classifying exchange rate regimes: Deeds vs Words," European Economic Review, 49, 2005, pp.1611.

من بين العينة الكلية التي عددها 4604 مشاهدة تم استبعاد 553 مشاهدة لأنها تنتمي إلى نظام الربط بسلة عملات لم يتم الكشف عنها (والذي يحول دون احتساب سعر صرف ذو معنى)، واستبعاد 1062 مشاهدة نظراً لنقص البيانات لواحدة على الأقل من المتغيرات الثلاثة المعتمدة في التصنيف، لتبقى 2989 مشاهدة تم بها بناء النموذج، والتي تتطابق مع عدد الحالات التي تم حسابها لكل الدول عن طريق البيانات السنوية للمتغيرات المرجعية الثلاثة. بعد إجراء الاختبار تم استبعاد 129 قيمة متطرفة من العينة (من أصل 2989 مشاهدة)؛ ليتم بعد ذلك إجراء الاختبار على 2860 مشاهدة المتبقية، وتصنيف البيانات إلى خمسة عنايد كما هي موضحة في الجدول السابق.

تم تسمية الاختبار الأول على البيانات بالجولة الأولى، ليتم تصنيف 1062 مشاهدة فقط ضمن التصنيفات الأربعة، والبقية كانت لعدد كبير من الدول ضمن فئة " غير محسومة " (1798 من أصل 2860 حالة).

ليتم إعادة الاختبار على 1798 مشاهدة غير محسومة، وتم تسمية هذا الاختبار بالجولة الثانية، وتم التوصل إلى تصنيف 1100 مشاهدة، مع بقاء 698 مشاهدة فقط غير مصنفة، وذلك بعد إدخال متغير آخر

¹ عبد الحميد مرغيث، مرجع سبق ذكره، ص 29

للتمييز بين الجولة الأولى والثانية، والذي يعتبر تحسين إضافي في النموذج، إذ أن هذا المتغير من أهم معايير اختيار نظم الصرف، وهو: شدة الصدمات التي يتعرض لها كل بلد.

وذكر الباحثان أنه ليس من المستغرب أن معظم 698 غير المحسومة في الجولة الثانية يمكن وصفها بسهولة بأنها ضمن الترتيبات الثابتة؛ على وجه الخصوص، تم تعيين نظام سعر الصرف الثابت لجميع نقاط البيانات التي تتمتع بأحد هذين الشرطين: تعرض تقلبات معدومة في سعر الصرف الاسمي، أو يتم التعرف على الأنظمة الثابتة لدى صندوق النقد الدولي، وكان متوسط التقلبات في سعر الصرف الاسمي أقل من 0.1%، مما أدى إلى تصنيف 625 مشاهدة من الحالات 698 بحسب هذا المعيار، لذا قررا أنه لا داعي لتكرار منهجية التحليل العنقودي، ولم يبق سوى 73 حالة (2.4% من 2989 مشاهدة) غير مصنفة؛ وقد استخدم هذا المعيار أيضاً لتحديد ترتيبات محددة للمشاهدات 1062 التي تم استبعادها من الاختبار نظراً لعدم توفر البيانات، الأمر الذي أدى إلى إضافة ما مجموعه 419 مشاهدة جديدة إلى قاعدة البيانات. أخيراً، تشمل المشاهدات غير المصنفة على 1269 مشاهدة: ربط إلى سلة عملات لم يكشف عنها (553)، والمشاهدات غير المحسومة والبلدان التي لديها بيانات مفقودة (73 و 643 على التوالي).¹

بعد القيام بدراستهما تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) التالي:

الجدول رقم (08): تصنيف أنظمة أسعار الصرف الفعلية حسب (LYS)

البيان	الجولة الأولى	الجولة الثانية	القيم المتطرفة	غير محسوم	Ad-hoc	LYS	IMF
العائم	479	183				662	513
الوسيط	174	336	90			600	937
الثابت	409	581	39	625	419	2073	1885
المجموع	1062	1100	129	625	419	3335	3335

Source: : Levy-Yeyati Eduardo, Federico Sturzenegger, Op-cit, P 1617

يبين الجدول رقم (7) ثلاثة توزيعات للمشاهدات: العائمة، والثابتة، والأنظمة الوسيطة (وهذا الأخير بدمج كل من الربط الزاحف والتعويم المدار)، ويدرج أيضاً توزيع تصنيف صندوق النقد الدولي لنفس العينة للمقارنة، ويمكن أن يرى بأن أسعار الصرف الثابتة لا تزال تمثل أكثر من نصف العينة؛ في حين نجد أن الأنظمة العائمة الفعلية أكثر من الأنظمة العائمة بحكم القانون. ويظهر الاستقرار على استخدام أسعار الصرف الثابتة منذ

¹ Levy-Yeyati Eduardo, Federico Sturzenegger, Op-cit, P 1603-1635

وقت مبكر من تسعينيات القرن الماضي، وهي النقطة التي تتحدى الرأي القائل بأن زيادة الحركة في سوق رأس المال قد تتسبب تدريجياً في التخلي عن الترتيبات الثابتة؛ هذا الفرق يؤكد اكتشاف مهم وهو أن البلدان التي تعمل على نظام سعر الصرف الثابت دون التصريح بأنهم يفعلون ذلك زادت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية، وهي ما يسميها (LYS) بظاهرة "الخوف من التثبيت Fear of Pegging".

2 - تصنيف (RR) Reinhart and Rogoff :

تعيد ورقة Reinhart and Rogoff تاريخ ترتيبات أسعار الصرف بعد الحرب العالمية الثانية، استناداً إلى مجموعة واسعة من البيانات الشهرية لـ 153 بلداً تمتد من عام 1946 إلى غاية 2001 ، وتختلف هذه الدراسة ليس فقط عن التصنيفات المعلنة رسمياً من طرف البلدان، بل تختلف أيضاً بشكل جذري على المحاولات السابقة في إعادة التصنيف لأنظمة سعر الصرف تاريخياً.

حيث قاما ولأول مرة بإدراج بيانات أسواق سعر الصرف الموازية والمزدوجة (والتي كانت مهمة جداً ليس فقط في البلدان النامية، ولكن في كل الدول الأوروبية تقريباً حتى أواخر عام 1950 ، وأحياناً إلى ما بعد ذلك) في تحديد الأنظمة الفعلية لسعر الصرف؛ ويرى Reinhart and Rogoff أن أي خوارزمية لتصنيفات أنظمة سعر الصرف لا تميز بين أنظمة سعر الصرف الرسمي والنظم الموجودة في السوق الموازي هي تصنيفات بعيدة عن الواقع، لأن الغالبية العظمى من الدول لديها سعر الصرف المتعدد أو الأنظمة المزدوجة، والمعدل المزدوج أو الصرف العائم الموازي ليس فقط مقياساً أفضل بكثير من نظام سعر الصرف الرسمي لتحديد السياسة النقدية، بل غالباً ما يكون هذا المعدل أكثر وضوحاً من الناحية الاقتصادية. إن تصنيف (RR) قد قسم أنظمة سعر الصرف إلى 14 نظام (أو 15 عشرة إذا ما تم التعامل مع التعويم المفرط كنظام مستقل)، وتنهار هذه النظم في حالة التوسع إلى خمسة أنظمة.¹

ويمكن إظهار هذه النظم من خلال الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (09): التصنيف الطبيعي لأنظمة سعر الصرف بحسب (RR)

الرقم المخصص للتصنيف في		التصنيف الطبيعي
التصنيف الموسع	التصنيف الدقيق	
1	1	دول بغير عملة مستقلة
1	2	أنظمة الصرف الثابتة المعلنة مسبقاً أو مجالس العملة

¹ Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff: the Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation, the Quarterly Journal of Economics, Harvard University, Cambridge, February 2004, p1

1	3	الربط ضمن نطاقات أفقية معلنة مسبقاً التي هي أضيق من أو تساوي 2%
1	4	نظام سعر الصرف الثابت بحكم الواقع
2	5	نظام الربط الزاحف المعلن سابقاً
2	6	نظام النطاق الزاحف المعلن مسبقاً التي هي أضيق من أو تساوي 2%
2	7	نظام الربط الزاحف بحكم الواقع
2	8	نظام النطاق الزاحف بحكم الواقع مسبقاً التي هي أضيق من أو تساوي 2%
2	9	نظام النطاق الزاحف المعلن مسبقاً التي هي أوسع من 2%
3	10	نظام النطاق الزاحف بحكم الواقع التي هي أضيق من أو تساوي 2%
3	11	نظام النطاق غير الزاحف الذي هو أضيق من أو يساوي 2%
3	12	نظام تعويم المدار
4	13	نظام التعويم الحر
5	14	السقوط الحر

Source: Carmen REINHART and Kenneth ROGOFF: Op-Cit, P 25.

في التصنيف الدقيق تم التمييز بين السياسات المعلنة مسبقاً والأنظمة الفعلية الأقل شفافية؛ وبما أن الإعلانات المسبقة تترك الأمر للمحللين في السوق المالي لتحديد سياسة سعر الصرف الضمنية، فإن التصنيف الدقيق لـ (RR) تعامل مع الإعلان المسبق باعتباره أقل مرونة من الواقع؛ أما الذين لا يرغبون في اختبار ما إذا كانت الإعلانات بمثابة جهاز تنسيق، والمهتمين فقط في فرز درجة المرونة في سعر الصرف المرصودة فإنهم سوف يفضلون التصنيف الموسع؛ ولكن، حتى في هذا التصنيف فإنه لا بد من معالجة السقوط الحر كنظام منفصل. وفقاً للتصنيف الطبيعي (RR) في جميع البلدان من 1970 إلى 2001 ، فإن 45 % من الملاحظات وصفت رسمياً بأنها تتبع نظام الربط، لكنها في الواقع (تم تصنيفها) تتبع مرونة محدودة، أو تعويم مدار أو عائمة بحرية أو ما هو أبعد من ذلك: " السقوط الحر "؛ واحتمالات أن يكون التصريح الرسمي بتبني نظام التعويم المدار لكن بحكم الأمر الواقع تبني نظام الربط أو الربط الزاحف حوالي 53 %، وهكذا تم إيجاد أن التاريخ الرسمي لترتيبات أسعار الصرف يمكن أن تكون مضللة بشكل عميق.

المطلب الثاني: مقاربات حول النمو الاقتصادي

أولاً: ماهية النمو الاقتصادي (مفهوم والعوامل المحددة)

1- مفهوم النمو الاقتصادي: اقترن مفهوم النمو بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام

مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء¹، ولقد تعددت تعريفات النمو الاقتصادي سنذكر فيما يلي أهمها:

التعريف الأول: " تشمل التغيرات في إنتاج المواد وخلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، عادة ما تكون سنة واحدة. ويعني الزيادة السنوية في الإنتاج المادي معبراً عنها بالقيمة أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي"².

التعريف الثاني: "زيادة الانتاج، او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية، ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي، والعكس صحيح"³.

التعريف الثالث: "تحقيق زيادة في الدخل او الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن، ويعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، أخذا بعين الاعتبار الزيادة السكانية، أي ان تكون الزيادة في الدخل المحلي الاجمالي أكبر من الزيادة السكانية وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي عن مقدار الزيادة في متوسط دخل الفرد"⁴.

ويتعين من خلال ما سبق ان اعتبار الاقتصاد الوطني في حالة نمو اذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة t_0 ، ونكتب⁵:

$$Y_1 > Y_0$$

حيث أن:

Y_0 : الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_0

Y_1 : الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1

وعلى ذلك فان النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛

- ان تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل او البعيد.

ووفقا لما سبق فإن معدل النمو الاقتصادي يكتب بالعلاقة الرياضية التالية:

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، ب ط، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006، ص 73.

² Mladen M. Ivie, Economic GROWTH AND DEVELOPMENT, Journal of Process Management – New Technologies, International, Vol 3, No 1, 2015 P 55

³ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، 1999، ص 373.

⁴ ياسر محمد أحمد أبو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 54.

⁵ بوترعة أحمد وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2016/2017، ص 32.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

كما أن

الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار

2- محددات النمو الاقتصادية

يختلف معدل النمو في الناتج المحلي الخام كمقياس للنمو الاقتصادي من بلد لآخر، ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستويات وكيفية استخدام العناصر الداخلة في تحديد هذا النمو الاقتصادي، والتي تتمثل أساساً في العمل، رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة، وتركيبها في نسب عقلانية مختلفة يضمن مستويات مختلفة من الانتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الاقتصادية وهي متغيرات لدالة الانتاج الكلي التالية:

$$y(t) = F\{K(t), A(t), L(t)\}$$

حيث: Y : هي كمية الناتج الحقيقي؛ L : حجم العمل؛ K : رأس المال؛ A : مستوى التكنولوجيا¹.
ويتحدد النمو في مكونات أساسية وهي²:

أ- تراكم رأس المال:

يعتبر الرأس مال من حيث مدى توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقت الانتاجية في المجتمعات ومن ثم معرفة مدى مستوى التقدم الذي بلغته ومعدل النمو الذي سيحدث فيها وذلك من أجل التوسع في تقسيم العمل وزيادة نصيب الفرد من الدخل يعتمد التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في تخصيص جزء من الموارد الانتاجية التي يمتلكوها من أجل انتاج سلع انتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية أي أن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الإدخار بدلا من استهلاك كل دخولهم؛

ب- السكان ونمو والقوى العاملة:

إن الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين. ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الاسواق المحلية. ومع ذلك هناك خلاف على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب

¹ سفيان قمومية، رؤس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2017، ص 113.

² نجعي نور الهدى، ديبلي الزهرة، استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، 2016/2017، ص 13-14.

على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية؛

ت- التقدم التكنولوجي:

يعتبر عدد من الاقتصاديين بأنه أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي. وينتج التقدم التكنولوجي في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل، زراعة المحاصيل... الخ. وكذلك أيضا بتوليد أفكار جديدة لتفادي العوائد المتناقصة في الأمد الطويل وأيضا التمكين من الحصول على عوائد جديدة لهذه المنتجات.

ث-مدى توفر المواد الأساسية

وتعرف على انها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، وتتكون من الارض وما عليها وما بداخلها فهناك علاقة طردية بتوفرها والنمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الاخرى. ومن خلال ما سبق فان كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحني امكانيات الانتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني وبالتالي الدخل الوطني.

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي في¹:

- لا بد من أن يترتب عن النمو الاقتصادي حدوث زيادة فعلية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني؛
- يتعين على الزيادة في نصيب الفرد أن تكون حقيقية وليست نقدية فقط، وهنا تستدعي الضرورة استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي معدل التضخم؛
- لا بد من أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل وليست عارضة تزول بمجرد زوال أسبابها، وعليه يجب استبعاد ما يعرف بالنمو العابر.
- يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.
- وقد اورد لكزنتس الخصائص الست عن النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي¹:

¹ حريش ناجي، اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص ص 33-34.

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
 - المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج؛
 - المعدلات المرتفعة للتحويل الهيكلي في الاقتصاد؛
 - المعدلات المرتفعة للتحويل الايديولوجي والاجتماعي؛
 - ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الاسواق العالمية والمواد الخام؛
 - يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم؛
- ما يلاحظ في الخصائص السابقة أن الخاصيتين الأولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصة الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحويل الهيكلي، اما الخامسة والسادسة فهما يوضحان أثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي .

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا سابق كل من مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه، وما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك. وما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من نمو، أي ما هي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟ وإن أهم المقاييس التي يقاس بها النمو الاقتصادي هي²:

- 1- المعدلات النقدية للنمو:** وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها إستنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، و التي تهدف إلى محاولة الإتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به عالميا، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ونفرد فيها بين:
- أ-معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني إستنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية؛

¹ بوترعة احمد وآخرون، المرجع السابق، ص 38-39.

² نجعي نور الهدى، ديبلي الزهرة، استراتيجة تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، 2016/2017، ص 15.

ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة؛

ث- معدلات النمو بالأسعار الدولية: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملة المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

2- المعدلات العينية للنمو: وتعتبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل: عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والمواد الغذائية ... الخ.

رابعا: نظريات النمو الاقتصادي

شهدت نظرية النمو الاقتصادي تطورات كبيرة على يد مجموعة من الاقتصاديين مع اختلاف افكارهم وتوجهاتهم، لذلك سنوضح اهم نظريات النمو الاقتصادي من خلال النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية.

1- النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرها فيها والأوضاع التي ميّزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية¹:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بنبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم؛

¹ كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص 34.

- إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل؛
- بات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً؛
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

ومن أبرز رواد هذه النظرية هم آدم سميث Adam Smith ودايفيد ريكاردو David Ricardo وروبرت مالتس Roobert Malthus وآخرون جد شغوفين بالنمو الاقتصادي، واعتقدوا أن النمو الاقتصادي سوف يتوقف في النهاية وسوف يدخل الاقتصاد حالة من الركود، وفي هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفراً ويكون الاستثمار للحال فقط، أما الأجور الحقيقية فسوف تكون ثابتة وعند مستوى منخفض جداً، وقد بنيت النظرية الكلاسيكية على نظرية السكان التي تقترن باسم روبرت مالتس¹.

2- النظرية النيوكلاسيكية

إذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد اهتموا بجانب العرض فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب، وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك. وقامت النظرية النيوكلاسيكية على قانون تناقص الغلة لدايفيد وريكاردو ونظرية السكان لمالتوس، فقد اعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات؛ وبذلك لم تفسر كجزء من عملية النمو وقام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي؛ حيث اعتبر الكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلاً؛ على

¹ مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، نج محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 456.

اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة؛ حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة. ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين؛ حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعرض من هذه الأرصدة، ويلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم الاستثمار؛ حيث أن رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يمكن الاقتراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائدة المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحاً، والعكس صحيح¹.

ومن الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي روبرت سولو، حيث قام الباحث النيوكلاسيكي سولو بنشر بحثه تحت عنوان مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956 وقام بطرح نموذج على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بحثه هو البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول، حيث افترض في نموذج أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة.

وقد كان نموذج سولو نموذج جديد للنمو الاقتصادي، والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة لنموذج هارود دومار على بيئة من المشاكل التي تطرحها وظيفة نموذج الإنتاج جامدة لنموذج هارود دومار، سولو رد بالتخلي عن دالة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية، التي سمحت درجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج، في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد على الهبات النسبية لرأس المال والعمل في الاقتصاد فضلاً عن عملية الإنتاج مثل نموذج هارود دومار، إن نموذج سولو وضع لتحليل الاقتصادات الصناعية ولكن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية².

3- النظرية الكينزية

تتميز نظرية كينز بكوها نظرية عامة تبحث كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي، وتؤكد على الاستهلاك والاستثمار والادخار وعلى العوامل النقدية وأهمها سعر الفائدة وعلى التوقعات كعوامل إستراتيجية هامة في تحديد المستوى المذكور، وتأتي عمومية النظرية من بحثها لجميع مستويات الاستخدام بما فيها مستوى الاستخدام التام الذي ترى أنه حالة كلاسيكية خاصة فقط، وأكد كينز أن الاستثمار هو عامل

¹ محي الدين حمادي، المرجع السابق، ص 26.

² عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 82.

حاسم في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام فهو عامل استراتيجي مهم في مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال في السوق وأكد على دور التوقعات في التأثير على حجم الاستخدام والإنتاج والدخل¹.

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة والتقدم التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأس المال ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، وهذا مع فرضية ثبات التقدم التكنولوجي. ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك، ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فلعللاج هذه البطالة على الدولة زيادة الطلب الكلي وذلك من خلال قيامها برفع الإنفاق الحكومي².

وترى هذه النظرية ان هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي³:

أ- معدل النمو الفعلي، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل؛

ب- معدل النمو المرغوب، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصىها؛

ج - معدل النمو الطبيعي، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب و الطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي - حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه - فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلا من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي)، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي بصورة مؤقتة،

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 100-101.

² ركراك مونية، اثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد عالمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص 38.

³ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، د.د.ن، د.ت، ص 13.

فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

4-نظرية النمو الحديثة (الداخلية):

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بل هذه النظريات فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.

أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التغيرات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثلاثة من العوامل تعرف بـ"ميتي سولو"، والنظرية النيوكلاسيكية ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، ولقد ازدادت المعارضة للنماذج النيوكلاسيكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الحديثة (الداخلية).

أن نظرية النمو الحديثة توفر إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، فالدوافع الأساسية لنظرية النمو الحديثة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره ويتحدد خارجياً في معادلة النمو لدى سولو، والذي يعرف بـ"ميتي سولو" (SOLOW)، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة العامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الانتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.¹

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين مختلف أنظمة الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي تبناها العديد من الباحثين، وعلى الرغم من تنوع الأساليب والتحليل الاقتصادي القياسي، والعينات والتصنيفات المستخدمة، إلا أن هذا البحث لحد الآن

¹ بلواني محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص200.

لم يعطي نتائج واضحة حول العلاقة القائمة بين نظم الصرف والنمو الاقتصادي، وتعتبر هذه العلاقة هي الأكثر غموضاً¹.

في بداية الأمر لابد من الإشارة إلى أن الدول تختلف فيما بينها وتباين في اختيار وتطبيق نظام سعر الصرف والذي يمكن تقسيم الدول حسبها إلى ثلاث أنماط رئيسية ولكل نمط هناك أيضا صيغ يخضع لها هذه الأنماط الثلاث تتمثل في: أنظمة أسعار الصرف الثابتة والوسيطية وأخيرا أسعار الصرف المرنة، فالدراسات الحديثة في نظريات سعر الصرف وخاصة تقارير صندوق النقد الدولي دائما يشير إلى أن هناك نتائج لطبيعة نظام سعر الصرف المطبق في البلد على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط. لا شك أن عملية اختيار نظام سعر الصرف لأي دولة وخاصة الدول النامية هو أمر ذاتي من صلاحيات السلطات الحاكمة ولكن بداية دراسة العلاقة بين طبيعة نظام سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في العصر الحديث كانت بعد اتفاقية Maastricht سنة 1992 أين تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وما تلى ذلك أزمات أثرت على النمو الاقتصادي للدول الناشئة بعدها، من هنا كانت البداية للاقتصاديين في فتح المجال للدراسات التي بحثت موضوع أنظمة سعر الصرف بحيث فئة من الاقتصاديين حاولوا تحليل أثر اختيار أنظمة سعر الصرف على سلوك المتغيرات الاقتصادية من التضخم، وتغير الإنتاج، لكن القلة القليلة اهتمت بتحليل علاقة أنظمة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي، فمن الجانب النظري هذه الفئة التي حاولت إبراز أثر اختيار أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي وضحت أن طبيعة نظام سعر الصرف في أي بلد له آثار ونتائج على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط ويكون ذلك بتأثيرين اثنين فقط:

- إما أثر مباشر من خلال تصحيح وتعديل من الصدمات والأزمات؛
- وإما أثر غير مباشر من خلال تأثيره على متغيرات ومحددات جوهرية للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار، التجارة الخارجية، القطاع المالي وغيرها².

حسب النظرية الاقتصادية نوع نظام سعر الصرف لا يؤثر على قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية في المدى الطويل ولكنه قد يؤثر على عملية التعديل في قيمة هذه المتغيرات. كذلك تأثير نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي يمكن ان يحدث من خلال التأثير على سرعة التكيف مع الصدمات العشوائية التي تستهدف الاقتصاد داخليا.

¹ عمران بشراير، مراد تهمان، أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر — دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج بانيل، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد رقم 01 ماي 2015، ص 9.

² عامري رضوان، العلاقة بين النمو و سعر الصرف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016/2017، ص

النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة تؤثر فيه متغيرات عدة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها، إلا أن الأدبيات التي تناولت العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي قد قدمت بعض الحجج على وجود علاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، حيث إن أنظمة سعر الصرف المعموم يمكن أن تؤثر في النمو في الأجل المتوسط مباشرة عن طريق امتصاص الصدمات التي تواجه الاقتصاد ومن ثم عزل تلك الصدمات عن وصولها إلى الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي تلطف التقلبات التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي. كما أنها تستطيع التأثير في النمو الاقتصادي بطريق غير مباشر وذلك بالتأثير على المتغيرات التي تعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار والتجارة الخارجية وتطوير القطاع المالي وتدفق رؤوس الأموال من الخارج¹.

يتحقق الأداء الأفضل للنمو في ظل نظم سعر الصرف وسيطة - تلك التي تحافظ على نظم سعر الصرف حامدة نسبيا ولكنها لا تربطها رسميا بعملة تثبيت واحدة. ويرجع هذا لحد كبير إلى أن نظم أسعار الصرف الوسيطة تمثل توازنا مناسباً بين الربط والتعويم الحر، وتقتزن نظم الربط بتضخم أقل وتقلب أقل لسعر الصرف الاسمي والحقيقي، والانفتاح الأكبر للتجارة الخارجية - وكلها أمور ترتبط بالنمو الأسرع. ولكن نظم الربط هي أيضاً أكثر تعرضاً للإفراط في تقدير سعر الصرف، مما يضر بالقدرة التنافسية ويعيق أداء النمو الاقتصادي².

¹ قليل زينب، المرجع السابق، ص 5.

² ناقر نور الدين، قارة ابراهيم، أثر انظم سعر الصرف على اداء النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات - دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة مراجعة الدراسات الخاصة بالمؤسسات والتنمية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد 02، العدد 01، 2015، ص ص 211-212.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وواجه الاختلاف والتشابه

يشمل هذا المبحث بعض الدراسات السابقة والمنقسمة على مطلبين، المطلب الأول يخص الدراسات باللغة العربية، أم المطلب الثاني فيشمل الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت نفس الموضوع أو جانب من جوانبه، أما المطلب الثالث فهو مخصص لإيجاد أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

يشمل هذا المطلب الدراسات باللغة العربية، حيث قسمناها الى المذكرات والرسائل الجامعية، والمجلات.

الفرع الأول: المذكرات والرسائل الجامعية

1-دراسة بوشمال محمد، اثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2016، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، 2019/2020.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية والتي شملت دول ذات الدخل المرتفع السعودية والبحرين - ودول ذات الدخل المنخفض -مصر، الأردن والمغرب - خلال الفترة (1990 - 2016)، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات التي تتعلق بسعر الصرف، وتبسيط الضوء على مختلف نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، وكذا تحليل اقتصادي لتبيان أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، وفي الأخير تناولنا التحليل العاملي والقياسي لأثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر ومجموعة الدول العربية، ولتحقيق هذه الدراسة سنحاول استعمال التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية ACP وتطبيق تقنيات بانل على مجموعة من الدول العربية وذلك بغية اختبار مدى تجانسها وقد أظهرت نتائج دراسة التكامل المشترك إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات المتكاملة نفس الدرجة، كما تم التوصل من خلال الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر إيجاباً مع سعر الصرف في المدى البعيد .

2-دراسة عزي خليفة، أثر أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1985-2015، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2017/2018.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل إشكالية أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري الفعلية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ درجة الانفتاح التجاري؛ مؤشر تطور القطاع المالي؛ معدل التضخم؛ والمتغير الصوري لأنظمة سعر صرف الدينار الجزائري الفعلية بحسب تصنيف Reinhart and Rogoff الذي يأخذ القيمة 1 في حالة الأخذ بنظام النطاق الزاحف، والقيمة 0 في حالة الأخذ بنظام التعويم المدار، والمتغير التابع المتمثل في معدل النمو في تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تم التطرق في الدراسة القياسية لأثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1985-2015)، وتم تقدير العلاقة بين أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري الفعلية والنمو الاقتصادي. بعد القيام بالدراسة واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ايجابية بين نظام النطاق الزاحف لسعر صرف الدينار الجزائري الفعلية والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير، فعند تطبيق نظام النطاق الزاحف فإن التغير المتوقع في معدل النمو سوف يرتفع بمقدار 3.086% عن نظيره في ظل تطبيق نظام التعويم المدار مع وجود السوق الموازي، أما في الأجل القصير فإن النمو سوف يتحسن في ظل اتباع نظام النطاق الزاحف بسبة 3.32% في السنة الموالية، مقارنة باتباع نظام التعويم المدار، مما يعني على الجزائر الحفاظ على النظام الفعلي المتبع حالياً، والإعلان عنه صراحة في المستقبل.

3-دراسة تلمساني حنان، اثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية

خلال الفترة 1990-2016، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي وما وقع ذلك على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016) والتي شهدت عدة إصلاحات اقتصادية وانتقال الجزائر من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق وتبني نظام التعويم المدار، وقد توصلت نتائج الدراسة بعد استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) باستعمال برنامج Eviews 10 إلى وجود أثر سلبي لسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر بوجود كل من التضخم، عرض النقود والإنفاق الحكومي كمتغيرات ضابطة.

4-دراسة بدرابي شهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال التعرف على مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص أنظمة الصرف وأدائها الاقتصادي الكلي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، ولتحقيق هذا الغرض قمنا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي في الدراسة للتعبير عنها كمياً باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة مكونة من حوالي 18 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2012، مقسمة الى ثلاثة مجموعات حسب التصنيف الواقعي المشترك لـ Reinhart and Rogoff و Levy-Yeyati and Sturzenegger وذلك من أجل الوصول إلى معرفة أي نوع من الأنظمة الثابتة أو الوسطية أو المرنة يترافق مع نمو اقتصادي أعلى. وقد كانت النتائج الاقتصادية المتحصل عليها تشير إلى ايجابية العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي، كما أنها تدعم فكرة أن الدول النامية بإتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو اتبعت سعر صرف مرناً أو وسيطاً، بحيث أن أفضل معدل للنمو الاقتصادي ارتبط بأنظمة الصرف الثابتة وتليها الأنظمة المرنة وتحتل الأنظمة الوسيطة المرتبة الثالثة وهذا ما يؤيد آراء مناصري النظرية القطبية أو الركينة في اختيار أنظمة الصرف الملائمة.

ثانياً: المجالات والمقالات العلمية

1-دراسة جمال حسين علي، قياس أثر سعر الصرف وسعر الفائدة في النمو الاقتصادي للجزائر للمدة 1990-2017، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 52، ج 3، 2020.

هدف البحث إلى التعرف على اثر سعر الصرف وسعر الفائدة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، اذ تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية والقياسية متمثلة باختبار السكون المعرفة مدى استقرارية السلسلة الزمنية للمدة (1990-2018) بالاعتماد على طريقة ديكي فولر الموسع، وكذلك تم استخدام منهج التكامل المشترك (جوهانسن) لمعرفة العلاقة التوازنية بين متغيرات البحث في الأجل الطويل، كما تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد متمثلاً بمعادلة الانحدار الخطي المتعدد، وتوصل البحث إلى أن سعر الصرف ساكن عند الفرق الأول وسعر الفائدة ونمو الناتج المحلي الإجمالي ساكنة عند المستوى، وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد

بين متغيرات البحث من الدرجة (0)، لكن سعر الصرف وسعر الفائدة على المدى البعيد ليس لهما أي تأثير في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم رفع مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- دراسة ناقر نور الدين، قارة ابراهيم، أثر انظم سعر الصرف على اداء النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات - دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة مراجعة الدراسات الخاصة بالمؤسسات والتنمية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد 02، العدد 01، 2015.

هدف هذا البحث الى دراسة واختبار أثر أنظمة سعر الصرف على معدلات النمو الاقتصادي و تنمية الصادرات، وذلك من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري حيث وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المربعات الصغرى العادية، اتضح لنا ان معدلات النمو الاقتصادي لا تتأثر بشكل معنوي بنوع نظام سعر الصرف، ومن جهة أخرى فان نتائج اختبار التكامل المشترك بمنهجية johansen أكدت لنا غياب أي علاقات على المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي ونسبة الصادرات الى الناتج، وهذا ما يدل على أن سياسة تخفيض العملة لم تساهم في تعزيز نسبة الصادرات، وهذا يرجع أساسا الى كون الدينار الجزائري كان مقوما بأعلى من قيمته، وبالتالي فسياسة تخفيض العملة كانت بمثابة عودة الدينار الى مستواه التوازني

3-دراسة قليل زينب، أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البراديعم، جامعة تلمسان، المجلد 01، العدد 02، 2016.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية التي تناولت الموضوع، ولغرض تحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة قياسية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لعينة تتكون من 38 دولة نامية تخص الفترة من 1980-2013 معتمدين على توعين من أنظمة سعر الصرف: الثابتة والوسيطه حسب التصنيف الواقعي ل (Reinhart and Rogoff 2008 و 2010). ولتقدير النموذج تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) من أجل معرفة أي الأنظمة هو الأفضل فيما يخص النمو الاقتصادي، وأشارت نتائج الاختبار إلى وجود علاقة موجبة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي مع أفضلية الأنظمة الثابتة في تحقيق معدل نمو أعلى.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- Mills. t and G. E Woods, (1993), « Does The Exchange Rate Regime Affect The Economy? », Federally reserve bank of ST. Lounis review.

هدفت هذه الدراسة الى التأكد من صحة وجود علاقة منتظمة بين أنظمة الصرف وخمس متغيرات اقتصادية كلية من بينها الناتج المحلي الإجمالي، واختبار تأثير الأنظمة على الناتج حلل الباحثان سلسلة سنوية لناتج المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 1855-1990 والتي تتغير فيها أنظمة الصرف المتبناة، وقد تم تمثيل هذه السلسلة بمعادلتين الأولى هي عبارة عن دالة الاتجاه العام المجزأ (Segmented linear trend) مع نقاط انكسار للفترتين 1918 و1921 والتي تمثل فترة الحرب العالمية الأولى، أما الثانية فتمثل الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية.

ومن تقرير النموذجين توصل الباحثان من المعادلة الأولى إلى أن الناتج المحلي البريطاني تغير نتيجة الحرب العالمية الأولى والثانية وليس نتيجة اختلاف أنظمة الصرف المتبعة، بينما وجد من المعادلة الثانية أن السلسلة مستقرة بغض النظر عن نظام الصرف المتبع، لذلك فإن النتيجة النهائية التي حددها الباحثان هي أن تغير اتجاه ودورات الناتج البريطاني لم يكن نتيجة تغير الأنظمة المتبناة، أي أنهم توصلوا إلى غياب أثر نظام الصرف على النمو الاقتصادي.

2- Camille Sari, “Politiques des taux de change au Maroc et en Algérie: une étude comparative”, Thèse de Doctorat, Université Paris 8, 2000.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة سعر صرف كل من الدراهم المغربي والدينار الجزائري يؤدي دوره كركيزة اسمية أساسية (أو كدعامة) للسياسة النقدية في الحفاظ على عملة مستقرة ومعدل تضخم منخفض وذلك لدعم الاقتصاد وإتاحة بيئة تجارية إستثمارية جاذبة على الصعيدين المحلي والعالمي. ومن خلال فحص الأدبيات المتعلقة بنظريات تحديد سعر الصرف ولاسيما إسهامات الاقتصاديين Dornbusch, Sachs, Krugman توصلت الدراسة إلى أن تثبيت سعر الصرف بدلالة محددات حقيقية وهيكلية هي مسألة ذات أهمية في مجال رسم معالم سياسة سعر الصرف في كل من المغرب والجزائر.

3-

المطلب الثالث: اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا قد بذل في مجال البحث في موضوع سعر الصرف والنمو الاقتصادي وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في مجال سعر الصرف والنمو الاقتصادي، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع سعر الصرف وأنه أصبح يشكل الهاجس الرئيسي في النمو الاقتصادي التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث عرض الأبيات النظرية والمفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والنمو الاقتصادي، كذلك اتفقت على الدور الذي يلعبه سعر الصرف في النمو الاقتصادي للدولة .

في حين يتضح وجه الاختلاف في أن هذه الدراسة تختلف في بيئة التطبيق، حيث طبقت هذه الدراسة على الجزائر بصفة عامة في حين ان معظم الدراسات السابقة طبقت على عدة دول، كذلك في الفترة الدراسية حيث كانت الحدود الزمنية للدراسة من 1980 الى 2019.

خلاصة الفصل

إن سعر الصرف هو أساس التوازنات المالية والإقتصادية، فهو الذي يحدد القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، وتتم هذه العملية من خلال بيع وشراء العملات بمراعاة تسعيرتها المتحركة في قواعد وأنظمة سعر الصرف المتمثلة في سعر الصرف الثابت، سعر الصرف العائم، وأخيراً نظام الرقابة على الصرف، ومن خلال ذلك يتضح لنا الأهمية التي تلعبها معدلات الصرف على المستوى الإقتصادي وتختلف هذه الأهمية حسب نظام الصرف المتبع.

ومن أهم القرارات التي تواجه البلدان هي اختيار نظام سعر الصرف المناسب حسب معطيات كل دولة، في الدول المتطورة ذات الإقتصاديات القوية نجد أن أنظمة سعر الصرف المعمومة هي المناسبة نظراً لقدرة هذه الإقتصاديات للتجاوب مع معطيات العرض والطلب مما يدل على قدرتها للإستجابة لمتطلبات تعويم العملة والإستفادة من مزاياه وامتصاص الصدمات التي قد تنجم عن اتباع هذا النظام.

بالنسبة للبلدان النامية يمكنها الاختيار والإستفادة من نظم الصرف الثابتة والمدارة لضعف اقتصادياتها وعدم إستجابة أجهزتها الإنتاجية مع معطيات العرض والطلب بالتالي تقلبات في سعر صرف العملة الناجم عن انتهاج نظام تعويم العملة.

وهناك أيضاً لأنظمة الوسيطة التي تتراوح بين هادين النظامين، التي شهدت جدالاً واسعاً بين الباحثين، خصوصاً بعد الأزمة الآسيوية، إذ يرى الكثير أن هذه الأنظمة لا يمكن لها الاستمرار في ظل الانفتاح المالي وعدم قابلية التحقق والتطور الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي، مما يعرضها للكثير من الأزمات، وبالتالي يجب التوجه إلى أحد الحلين القصري الأنظمة القابلة (الأسماء النقدي والدوارة وجلس العملة) أو الأنظمة العائمة (الحية أو المدارة.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد معرفتنا لمختلف أنظمة سعر الصرف، وأثرها على النمو الاقتصادي نظرياً وتجريبياً، في هذا الفصل سوف نقوم بتحليل أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري، ثم القيام بدراسة قياسية حول أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري الفعلية على النمو الاقتصادي

سوف تعتمد الدراسة في تقدير العلاقة بين أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري والنمو الاقتصادي على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير، لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

❖ المبحث الأول: تحليل أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري؛

❖ المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: تحليل سعر الصرف في الجزائر

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى ذلك انطلاقا من نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف بين البنوك إذ أن بانتهاج نظام الصرف العائم المدار، تحري كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل من هذا المبحث.

المطلب الأول: مراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر

المرحلة الأولى: سياسة الصرف الموجه (1963-1986)

عرفت سياسة سعر الصرف الموجه عدة مراحل بداية بنظام الربط بعملة واحدة ثم الربط بسلة من العملات.

1- نظام الربط بعملة واحد (1964-1973): في هذه الفترة كل بلد عضوي في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته إلى وزن معين من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار، حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار ما يعادل 180 ملغ من الذهب، وهو نفس قيمة التكافؤ الفرنك الفرنسي.¹

في سنة 1968 خفضت فرنسا من قيمة الفرنك بعد تعرضه لهجمات مضاربة، مما أدى إلى استخدام جل احتياطاته في الدفاع عنه، إلا أن الدينار الجزائري لم يتأثر بهذا التخفيض وبقي ثابتا خلال الفترة 1969-1973 وذلك بسبب شروع الجزائر خلال هذه الفترة في إطلاق المخطط التنموي الثلاثي لبرنامج الاستثمار موجه خاصة للمناطق المحرومة من أجل مكافحة التفاوت الجهوي، وهذا ما يتطلب استقرار سعر الصرف.

أمام هذه الوضعية ظهر نظام جديد للتسعير للدينار بانطلاق الخطة الرابعة الثانية إلى تحقيق هدف مزدوج:²

¹ بن بوزيان محمد، زباني الكاهن، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002، ص 11.

² عطاء الله بن طيرش، "أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2010-2011، ص 100.

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار الجزائري تفوق قيمته الحقيقية، وهذا من أجل تخفيف تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة؛
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

2-الربط بسلة من العملات (1974-1986):

- مع انهيار نظام " بروتن وودز" سنة 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 من جهة أخرى، قامت الجزائر ب:¹
- تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي 1974، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك؛
- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بإصدار وعوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز الإصدار وتسيير العملة؛
- صدور قانون 86-12 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية؛
- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1986 ومارس 1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائري هذا التعديل كان تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف التي شرع في العمل به انطلاقا من مارس 1987.

3-الإنزلاق التدريجي:

- يقصد بالإنزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة، واستمرت من غاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من المتاح من العملات الصعبة، حيث انتقل سعر الصرف من 4.936

¹ دردوري لحسن، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة العدد 1 - مارس 2017، ص 03

دينار لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل كل دولار مع نهاية 1989 التعرف بعد ذلك عملية الانزلاق بداية من 1990 وذلك تماشيا مع تطبيق الإصلاحات، لينتقل بعد ذلك سعر الصرف للدينار إلى 12.1191 لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991 حيث وصل إلى 17.7665 دينار مقابل دولار واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية.¹

4-التخفيض الصريح:

قرر مجلس النقد والقرض في سنة 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22% ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر هذا الوضع إلى غاية 1994 إن الاستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين سنوات 1991-1994 لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية، فقد حدث صدمات معاكسة في شروط التبادل، إضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% بين سنوات 1991-1993 بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في سنة 1994 إلى أربع أضعاف، بعد أن انخفضت حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى ضعفين في سنة 1991.² حيث قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي سنة 10-04-1994 إلى تعديل طفيف لم يتعدى 10%، وذلك تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض 10-04-1994 وذلك بنسبة 40.17%، وكذا أصبح سعر صرف 36 دينار مقابل كل دولار أمريكي، والتي كانت كذلك مرفقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تطور نظام تعويم المدار للدينار الجزائري

1-التثبيت (le fixing): (من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995):³

إنها التعليم رقم: 61-94 لـ 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، ويعرف البند: 2 المسمى أنفا بتعليمات (instruction): " هو تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعمالات الصعبة الأجنبية عن طريق

¹ الهادي رزيق وآخرون، المرجع السابق، ص 55.

² نفسه، ص 56.

³ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005، ص 67

تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية"، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف بنك الجزائر.

عند افتتاح كل حصة بنك الجزائر يعلن عن سعر الصرف سقفية (يساوي دائما لسعر إقفال الحصة السابقة)، والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف. على أساس هذا التعريف ، كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراؤه وبسعر الصرف المطلوب.

مثل بنك الجزائر يسجل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر. في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يغلق به سيكون أدنى من بين الأسعار المعروضة.

في حالة ما إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة دورات سواء : يعيد بنك الجزائر تعديل العرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازن. هذا النظام تم الغاء واستبداله بنظام السوق بين البنوك للصرف في سبتمبر 1995.

2- سوق الصرف ما بين البنوك:

أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23/12/ 1995 لائحة رقم 95-08، تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنات الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وقد أجريت أول الصفقات في 02/10/1996، وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية (Spot)، وأخرى سوق أجل (Forward)، من هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو إكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة، وأصبح من الممكن للبنوك الأولية والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:¹

- بيع الدينار البنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛

- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية؛

¹ بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص131

- بيع وشراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل حرية مقابل العلة العلمية.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري في ظل التصنيفات الحديثة

لقد تم تناول التصنيفات الحديثة في الفصل الأول، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تصنيفاتها الفعلية لأنظمة سعر الصرف للدينار الجزائري.

أولاً: تصنيف (LYS) لأنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري:

فيما يخص التصنيفات الفعلية لنظم الدينار الجزائري للفترة (1974-2013) بحسب تصنيف (LYS) فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تصنيف نظم الدينار الجزائري للفترة 1974-2013 بحسب تصنيف LYS

السنوات	تصنيف (LYS)	السنوات	تصنيف (LYS)
1993-1974	سلة عملات	2006-2005	التعويم (الجولة الثانية)
1994	التعويم المدار	2007	التعويم المدار (الجولة الثانية)
1995	التعويم	2008	التعويم
1996	التعويم (الجولة الثانية)	2009	التعويم المدار (الجولة الثانية)
2001-1997	التعويم	2010	التعويم (الجولة الثانية)
2002	التعويم المدار/ الربط الزاحف (الجولة الثانية)	2011	التعويم المدار (الجولة الثانية)
2003	التعويم	2012	التعويم
2004	التعويم المدار /الربط الزاحف (الجولة الثانية)	2013	التعويم (الجولة الثانية)

المصدر: الهادي رزيق وآخرون، المرجع السابق، ص 59.

لاحظ من الجدول رقم (9) أن تصنيف (LYS) للأنظمة الفعلية تتطابق مع التصريحات التي كان يعلنها البنك المركزي الجزائري طوال الفترة (1974-1993) إذ كان النظام المتبع في ذلك الوقت هو سلة العملات، وفي عام 1994 ظهر الاختلاف بين التصريحات والواقع بحسب (LYS)، إذ أن الجزائر في هذه العام كانت تصرح بإتباعها نظام جلسات التثبيت، بينما في الواقع تتبع نظام التعويم المدار بالنسبة للدينار الجزائري، وفي عام 1995 نفس الأمر، الجزائر تصرح بأن النظام المتبع هو جلسات التثبيت، بينما تصنيف (LYS) أكد بأن الجزائر تتبع نظام التعويم، ومنذ عام 1996 أصبحت الجزائر تصرح بأن النظام المتبع هو التعويم المدار، إلا أن تصنيف (LYS) وجد في عام 1996 تصنيف الدينار غير محسوم في الجولة الأولى، يعني أن المتغيرات الثلاثة (التغيرات في سعر الصرف الاسمي، وتقلبات هذه التغيرات، وتقلبات الاحتياطيات الدولية) كانت منخفضة جدا، لكن تم

تحديد النظام في الجولة الثانية بأنه التعويم، وفي السنوات الخمسة الموالية كان النظام الفعلي للدينار الجزائري هو نظام التعويم بحسب تصنيف (LYS)، وفي عامي 2002 و 2004 كانت الجزائر تتبع نظام مختلط بين التعويم المدار والربط الزاحف بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك بعد فشل التصنيف في الجولة الأولى، وفي عام 2003 كانت تتبع نظام التعويم، ومن سال 2005 إلى 2013 كان الدينار لا يمكن تصنيفه في الجولة الأولى، وفي الجولة الثانية تراوح بين نظام التعويم المدار والتعويم (ما عدا عامي 2008 و 2012 إذ صنف في الجولة الأولى ونظام التعويم).

ثانيا: التصنيف الفعلي للدينار الجزائري حسب تصنيف (RR):

الجدول رقم (11): التصنيف الفعلي للدينار الجزائري حسب تصنيف (RR)

التاريخ	التصنيف (أولي/ثانوي)	التعليقات
1878- نوفمبر 1942	الربط	أدخل الفرنك الجزائري، الفرنك الفرنسي هو العملة القانونية الى جانب الفرنك الجزائري بعد 8 اوت 1920، وفي 20 ماي 1940 تم إدخال الرقابة على الصرف الأجنبي
نوفمبر 1942-6 ديسمبر 1944	الربط	الجنيه البريطاني، وتأسست في منطقة الجنيه الاسترليني
6 ديسمبر 1944-ديسمبر 1944	الربط	الرجوع الى منطقة الفرنك الفرنسي
جانفي 1947-26 جانفي 1948	الربط / السقوط الحر	الفرنك الفرنسي
26 جانفي 1948-20 سبتمبر 1949	السقوط الحر/السقوط المزدوج	-----
20 سبتمبر 1949-10 أبريل 1964	الربط	الفرنك الفرنسي
10 أبريل 1964-1 أوت 1972	النطاق الفعلي/السوق الموازي	نطاقات أفقية ± 5 حول الفرنك الفرنسي، الدينار يحل محل الفرنك الجزائري، تطبيق ضوابط صرف العملات الأجنبية في عام 1967، وعلاوة السوق الموازي في حدود 30-70%
1 أوت 1972-21 جانفي 1974	التعويم المدار/السوق المزدوج	الربط الرسمي الى الفرنك الفرنسي
21 جانفي 1974-ديسمبر 1987	النطاق الزاحف الفعلي/ السوق المزدوج	النطاق ± 5 حول الدولار الأمريكي، وصلت علاوة السوق الموازية الى 46.9% في أبريل 1985، وبرتبط سعر الصرف الرسمي لسلة عملات لم يعلن عنها.
جانفي 1988-مارس 1994	التعويم المدار/ السوق الموازي	---
أفريل 1994-جانفي 1995	السقوط الحر/ التعويم المدار/السوق الموازية	---
فيفري 1995- فيفري 1999	النطاق الزاحف الفعلي/ السوق الموازي	النطاق ± 2 حول الفرنك الفرنسي/ اليورو
مارس 1999- سبتمبر 2016	النطاق الزاحف الفعلي/ السوق الموازي	النطاق ± 2 حول الدولار الأمريكي

Source: Ethan ILZETZKI and Carmen REINHART and Kenneth ROGOFF: The Country

Chronologies to Exchange Rate Arrangements into the 21st Century: Will the Anchor Currency Hold?,

National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 23135, Cambridge, February

.2017, P 5

نلاحظ أن النظم الفعلية للدينار الجزائري من خلال تصنيف (RR) تختلف كلياً عن النظم المعلنة من طرف السلطات النقدية في الدولة، فنلاحظ مثلاً الفترة (1974-1987) كانت الجزائر تصرّح بأنها تتبع نظام سلة العملات المعلنة لكن تصنيف (RR) يذكر بأن النظام الفعلي المتبع هو النطاق الزاحف حول الدولار الأمريكي بتقلب $+5\%$ ، مع وجود السوق المزدوج، ووصول علاوة السوق الموازية إلى 469% في أبريل 1985 وارتباط سعر الصرف الرسمي لسلة عملات لم يعلن عنها؛ ومن جانفي 1988 إلى مارس 1994 مازالت الجزائر تصرّح بأنها تتبنى نظام سلة العملات، ولكن تصنيف (RR) يذكر بأن الجزائر كانت تتبع نظام التعويم المدار للدينار، وربما يرجع ذلك إلى قوة السوق النقدي الذي تم إنشاؤه في ذلك الوقت، وقدرته على تحديد الدينار من خلال العرض والطلب مع وجود السوق الموازي، ومن أبريل 1994 إلى جانفي 1995 دخل الدينار الجزائري في السقوط الحر، الذي يعني وجود مستويات تضخم أكبر من 40% ، وربما يعود ذلك إلى التخفيضات المعلنة وغير المعلنة للدينار الجزائري في ذلك الوقت (10% عند بداية عام 1994 و 40% في 10 أبريل 1994)، مع إتباع نظام التعويم المدار، ومن فيفري 1995 إلى غاية 01 جانفي 1999 تبنت الجزائر نظام الربط الزاحف فعلياً للدينار حول الفرنك الفرنسي بتقلب $\pm 2\%$ ، ثم تم التحول إلى الربط الزاحف فعلياً حول الدولار الأمريكي بتقلب $+2\%$ إلى غاية سبتمبر 2016، مع أن التصريحات الرسمية تقول بتبني نظام التعويم المدار للدينار الجزائري.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2019

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لسلوك الاستثمار المحلي، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على الاستثمار المحلي، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول رقم (12): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير المستقل	الترميز	إشارة المعلمة المتوقعة	مصادر البيانات
المعروض النقدي بمعناه الواسع	X1	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
إجمالي تكوين راس المال الثابت	X2	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	X3	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria
الإنفتاح التجاري	X4	موجبة	موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria

المصدر: من إعداد الطلبة

أولاً: المتغير التابع (Y) الناتج المحلي الإجمالي : هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلاً) خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلاً). والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشراً على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية.

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقاً من ثلاث مقاربات مختلفة

- من خلال الإنتاج: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج؛

- من خلال الإنفاق: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات)؛
- من خلال الدخل: ويكون بجمع كل المداخل المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

ثانيا: المتغيرات المستقلة:

1- المعروض النقدي بمعناه الواسع (x1): يقصد بالعرض النقدي على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها "، ويتم التمييز بين ثلاثة مفاهيم للعرض النقدي: النوع الأول هو عرض النقد بمعناه الضيق (M1)، ويمثل هذا النوع شكلا من أشكال عرض النقد، وهو مجموعة وسائل الدفع المتداولة في البلد وخلال مدة زمنية معينة، ويطلق عليها أحيانا بالمناحات النقدية والتي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات والإدارة بشكل أرصدة نقدية، وتمثل وسائل الدفع الفورية أمثال النقود الورقية والمعدنية والنقود المساعدة والودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية؛ أما النوع الثاني فهو عرض النقد بمعناه الواسع (M2)، وهو يشمل العملة المتداولة خارج المصارف العاملة بالدولة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع التي ليست تحت الطلب، ويعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم السابق على أشياء النقود مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها، أما النوع الثالث فهو عرض النقد الأوسع (M3)، ويعد هذا النوع من عرض النقود مستعمل في عديد قليل من الدول المتقدمة بسبب تطور أسواقها المالية وما نشئ عنه من مؤسسات مالية ووسيلة بين البنوك التجارية والمصارف المركزية، ويشتمل بالإضافة إلى مكونات المفهوم الواسع على الأصول الأخرى عالية السيولة، مثل الودائع الادخارية غير العائلية والسندات والأذون الحكومية .

2- اجمالي تكوين رأس المال الثابت (x2): مفهومًا في الاقتصاد الكلي يُستخدم في الحسابات القومية الرسمية يرجع هذا المفهوم إلى دراسات المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية التي أجراها سيمون كوزنتس حول تكوين رأس المال في ثلاثينيات القرن العشرين، واعتمدت تدابير موحدة في هذا الصدد في خمسينيات القرن العشرين. من الناحية الإحصائية، يقيس المفهوم قيمة حيازة قطاع الأعمال والحكومات والأسر المعيشية «العفيفة» للأصول الثابتة الجديدة أو القائمة (باستثناء مشاريعها غير المساهمة) مطروحًا منها الأصول الثابتة المتصرف فيها. يقاس بمجموع قيمة حيازات المنتج، مطروحًا منها الأصول الثابتة المتصرف فيها خلال فترة المحاسبة.

3 نصيب الفرد من الناتج الإجمالي: وهو يمثل مؤشراً للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل لوكاس (1988) Lucas ورومز (1990) -Romer (1986)، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاية الفرد طوال فترة الدراسة، بحيث يتم الحصول عليه يقسمة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان في منتصف العام

4 الإنفتاح التجاري: يقاس الإنفتاح التجاري بحاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات بالقيم الحقيقية، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالدولار

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

أولاً: التعريف بنموذج (ARDL):

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (1998 Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹.

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، وتعد معلماتها لمقدرة في المدى القصير ولطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه

¹ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326

الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيراً على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.¹ لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة ممتدة من عام 1996 إلى غاية 2018.

ثانياً: مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقاً لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et al; 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات فيظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 : على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (علماً أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$)²، حد الخطأ العشوائي، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

¹ Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979–1990

² وفقاً لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلاً بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد هذه الجد أو لقي مخرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1) I و المتغيرات المتكاملة عند مستواها $I(0)$ أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم المخرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم المخرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما (AIC) Akaike و (SC) Schwarz وأوصى Pesaran and Shin باختبار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.¹

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.²

¹ Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version). Oxford: Oxford University Press, 2009

² Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية:

أولاً: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر

الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية

العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (13): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level				
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-0.5182	-1.0461	-1.1224	-0.9381	-1.5614
	Prob.	0.8768	0.7270	0.6973	0.7653	0.4924
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6068	-1.1980	-1.5655	-1.5132	-1.9162
	Prob.	0.7720	0.8970	0.7884	0.8078	0.6271
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.8812	0.3543	0.0644	0.2234	-0.6725
	Prob.	0.8952	0.7823	0.6974	0.7458	0.4193
		At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic	-5.6524	-4.7129	-5.0429	-5.6329	-4.8741
	Prob.	0.0000	0.0005	0.0002	0.0000	0.0003
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5922	-4.6737	-5.4265	-5.5570	-4.8019
	Prob.	0.0003	0.0031	0.0004	0.0003	0.0022
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4815	-4.7387	-5.0128	-5.6521	-4.9195
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadaddin AlMosabbih

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول (11) أن متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول

فهي متكاملة من الرتبة (1)I، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقا لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي: المعروض النقدي بمعناه الواسع X_1 ، إجمالي تكوين راس المال الثابت X_2 ، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي X_3 ، الإنفتاح التجاري X_4 ، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول (14): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3,1,3,2)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 06/03/21 Time: 13:09				
Sample (adjusted): 1983 2019				
Included observations: 37 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 2500				
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 1, 1)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.989363	0.026731	37.01241	0.0000
X1	0.021636	0.063924	0.338464	0.7377
X1(-1)	-0.069376	0.091965	-0.754377	0.4574
X1(-2)	-0.041613	0.075982	-0.547668	0.5886
X1(-3)	0.099038	0.052806	1.875516	0.0720
X2	0.009272	0.103269	0.089784	0.9291
X3	0.035641	0.000821	43.43156	0.0000
X3(-1)	-0.034093	0.001353	-25.20166	0.0000
X4	0.139214	0.085197	1.634031	0.1143
X4(-1)	-0.205773	0.087272	-2.357843	0.0262
C	1.182542	3.923928	0.301367	0.7655
R-squared	0.999399	Mean dependent var	100.1944	
Adjusted R-squared	0.999167	S.D. dependent var	59.91199	
S.E. of regression	1.728809	Akaike info criterion	4.174516	
Sum squared resid	77.70828	Schwarz criterion	4.653437	
Log likelihood	-66.22854	Hannan-Quinn criter.	4.343358	
F-statistic	4320.905	Durbin-Watson stat	2.314536	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة ($F=9.92$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول (15): اختبار الحدود وجذر الوحدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	9.927799	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (المعروض النقدي بمعناه الواسع X_1 ، إجمالي تكوين راس المال الثابت X_2 ، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي X_3 ، الإنفتاح التجاري X_4) والمتغير التابع إجمالي الناتج المحلي Y في الجزائر.

ثالثاً: تقدير علاقة المدى الطويل وال المدى القصير:

1. تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها والاستثمار المحلي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول (16): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (Y)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.910549	5.335755	0.170651	0.8658
X2	0.871666	8.936152	0.097544	0.9230
X3	0.145489	0.263427	0.552294	0.5855
X4	-6.257314	16.89239	-0.370422	0.7141
C	111.1726	537.6443	0.206777	0.8378
EC = Y - (0.9105*X1 + 0.8717*X2 + 0.1455*X3 - 6.2573*X4 + 111.1726)				

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

- المعروض النقدي بمعناه الواسع X1:

فقد جاء أثر المعروض النقدي بمعناه الواسع على الناتج الإجمالي المحلي طردي وغير معنوي، أي كلما زادت المعروض النقدي بمعناه الواسع بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار المحلي بنسبة 0.91% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي، حيث أن الجزائر انتهجت عدة سياسات أهمها سلة العملات، الإنزلاق التدريجي وتعويم المدار وهذا ما ساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- اجمالي تكوين راس المال الثابت X2:

بالنسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت فقد جاء أثرها طردي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي أي كلما زادت اجمالي تكوين راس المال الثابت ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي المحلي بنسبة 0.87% وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، مثل دراسة 2003 LYS

- نصيب الفرد من الناتج الإجمالي X3:

جاء أثر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي على الناتج الإجمالي المحلي موجب وغير معنوي، أي كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ارتفع الناتج الإجمالي المحلي حيث كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بنسبة 1% زاد الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 14% وهذا ما يتماشى مع هو متوقع.

- الانفتاح التجاري X4:

جاء أثر الإنفتاح التجاري على الناتج الإجمالي المحلي سلبى وغير معنوي أي كلما زادت درجة الانفتاح التجاري ب 1% انخفض الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 0.62% وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية لأن الانفتاح التجاري من المفترض ان يساهم في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي.

2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما في ما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.01$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازن طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ.

جدول (17): نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 06/03/21 Time: 13:11				
Sample: 1980 2019				
Included observations: 37				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	0.021636	0.049928	0.433347	0.6683
D(X1(-1))	-0.057425	0.044759	-1.283002	0.2108
D(X1(-2))	-0.099038	0.043839	-2.259108	0.0325
D(X3)	0.035641	0.000607	58.70220	0.0000
D(X4)	0.139214	0.059825	2.327021	0.0280
CointEq(-1)*	-0.010637	0.001262	-8.427452	0.0000
R-squared	0.990894	Mean dependent var	3.402241	
Adjusted R-squared	0.989425	S.D. dependent var	15.39612	
S.E. of regression	1.583262	Akaike info criterion	3.904245	
Sum squared resid	77.70828	Schwarz criterion	4.165475	
Log likelihood	-66.22854	Hannan-Quinn criter.	3.996341	
Durbin-Watson stat	2.314536			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.927799	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

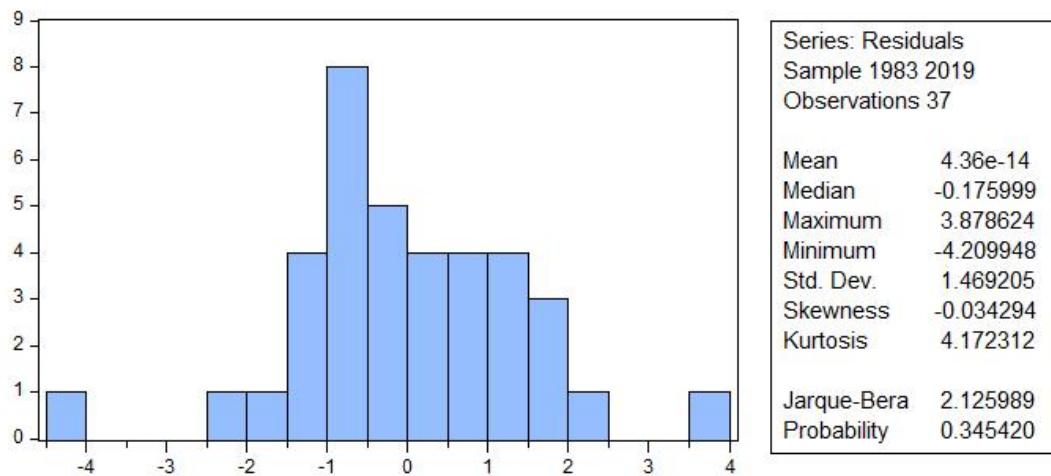
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالنسبة لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

3- التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي: H_0):

الشكل رقم (01): التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم (01)، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Jarque-Bera test 0.345، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

4- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM):

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch - Gofry Serial Correlation LM test) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم(18): اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.845755	Prob. F(2,24)	0.4416
Obs*R-squared	2.436053	Prob. Chi-Square(2)	0.2958

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Fstatistic 0.44، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

5- اختبار ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقاً له ذات تباين متجانس، لأن إسقاط هذا الفرض يسبب تحيزاً في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار ARCH:

الجدول رقم (19): اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.002290	Prob. F(1,34)	0.9621
Obs*R-squared	0.002424	Prob. Chi-Square(1)	0.9607

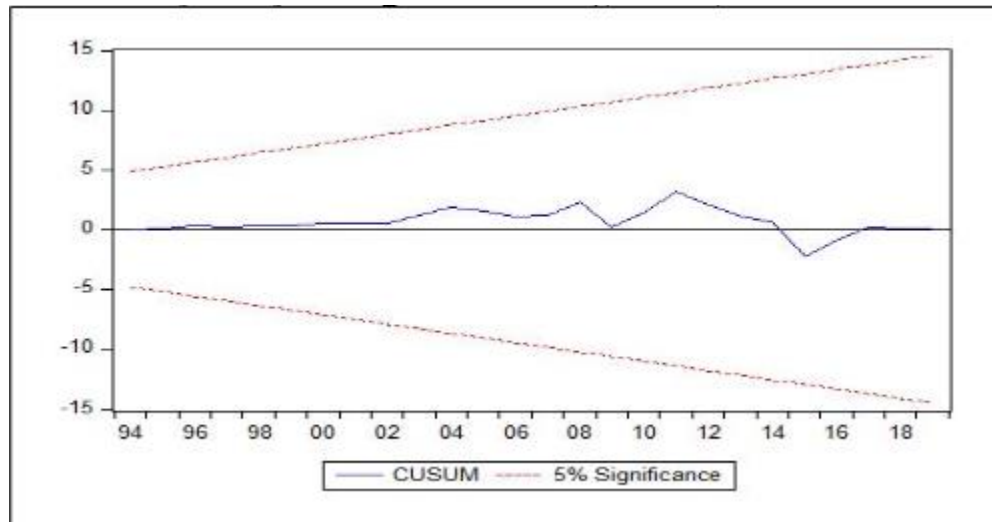
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وكما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Chi - Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

6. اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test):

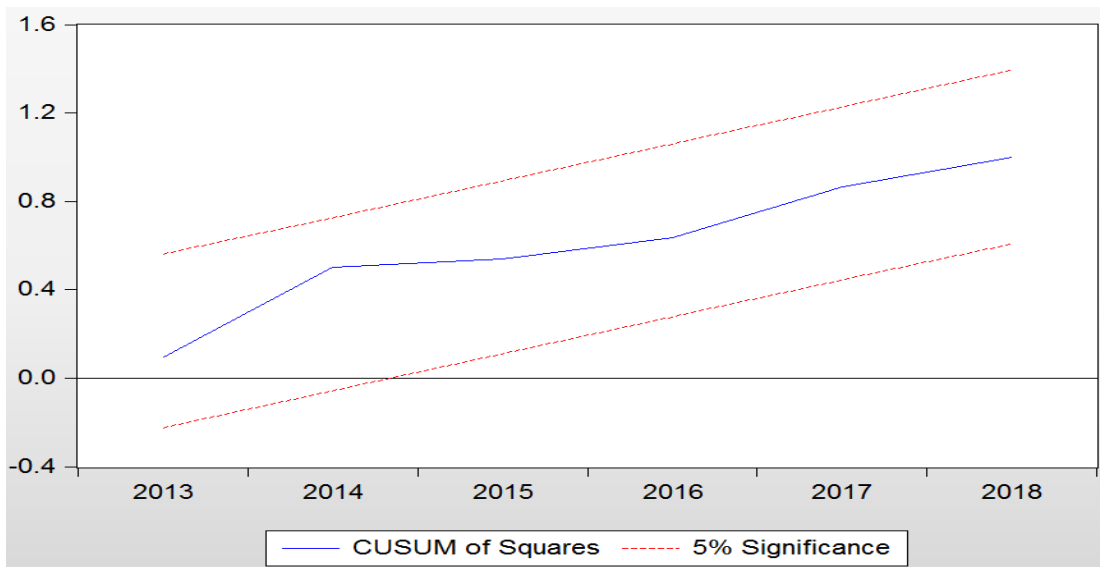
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام العلامات طويلة الأجل مع العلامات قصيرة الأجل و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا لاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin و Evans (1975).ⁱ

الشكل رقم 02: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الشكل (04): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل حاولنا في البحث على إيجاد مدى أثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2019، حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة، إذا قمنا بتعرف على المتغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلى التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحل اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجه غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج إن إحصائية فيشر F أكبر من قيمة الحد العلوي إي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول موضوع أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي، والتي تم التعرض من خلالها على تشخيص سياسات سعر الصرف في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي وتوصلنا الى وجود علاقة إيجابية بين انظمة سعر الصرف والنمو الإقتصادي وجاءت هذه النتائج مطابقة للدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع وأخيرا يمكن القول بأن نظام سعر الصرف يعتبر من أهم السياسات الإقتصادية في الدول من خلال التحكم في الأداء الإقتصادي وتحقيق معدلات نمو تدفع بالإقتصاد إلى الأمام. ومن خلال ما سبق، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

1- نتائج اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحتها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعناها:

الفرضية الاولى: الجزائر تتبع نظام التعويم المدار لسعر صرف الدينار منذ 1980.

الجزائر، ومنذ الأزمة النفطية وتدهور الدولار الأمريكي عام 1986 بدأت الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وذلك لانتقال من نظام الربط إلى سلة عملات، إلى نظام جلسات التثبيت إلى التعويم المدار لسعر الدينار، وهذا يعني بأن الفرضية غير صحيحة

الفرضية الثانية: تكوين رأس المال الثابت له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير من خلال الدراسة القياسية، بالنسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت فقد جاء أثرها طردي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي أي كلما زادت اجمالي تكوين راس المال الثابت ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي المحلي بنسبة 0.87% وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، مثل دراسة LYS 2003، ومنه فإن الفرضية صحيحة

الفرضية الثالثة: هناك علاقة معنوية بين انظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

من خلال الدراسة القياسية، وعند اجراء اختبار حدود وجذر الوحدة تم التأكيد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، ومنه فإن الفرضية صحيحة

2-نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث الذي قمنا به في هذا المجال توصلنا الى النتائج التالية:

-لا يمكن تحديد نظام صرف مناسب يحقق النمو الإقتصادي لأي بلد في كل مكان وزمان، فربما الدولة تمتاز بخصائص نظام المرنة ولكن بعد مدة قد ينقلب الحال، وتصبح تتصف بخصائص النظم الثابتة وهذا ما أثبتته الدراسات السابقة التجريبية حول هذا الموضوع؛

-إن أحد أهم القرارات التي تواجه البلدان تتمثل في إختيار انسب نظام لسعر الصرف حسب المعطيات المتوفرة لكل دولة وحسب الظروف التي تمر بها؛

-عقب اختيار نظام بريتون وودز شهد النظام النقدي الدولي عدة تغيرات ترمي في مجملها ضرورة الإهتمام باختيار قاعدة نقدية مناسبة يتم من خلالها تقييم المعاملات الإقتصادية التي تتم بين اقتصاد البلد والعالم الخارجي؛

-أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على التوازنات الخارجية والداخلية للإقتصاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعلى رأسها رصيد ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي؛

-وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي؛

-فقد جاء أثر المعروض النقدي بمعناه الواسع على الناتج الإجمالي المحلي طردي وغير معنوي، أي كلما زادت المعروض النقدي بمعناه الواسع بنسبة 1% زاد حجم الاستثمار المحلي بنسبة 0.91% وهذه النتيجة موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي؛

-بالنسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت فقد جاء أثرها طردي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي أي كلما زادت اجمالي تكوين راس المال الثابت ارتفع الناتج المحلي الإجمالي حيث كلما زاد معدل الحرية الاقتصادية بنسبة 1% ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي المحلي بنسبة 0.87% وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، مثل دراسة LYS 2003؛

-جاء أثر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي على الناتج الإجمالي المحلي موجب وغير معنوي، أي كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي ارتفع الناتج الإجمالي المحلي حيث كلما زاد نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بنسبة 1% زاد الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 14% وهذا ما يتماشى مع هو متوقع؛

- جاء أثر الإنفتاح التجاري على الناتج الإجمالي المحلي سلبى و غير معنوي أي كلما زادت درجة الانفتاح التجاري ب 1% انخفض الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 0.62% وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية لأن الانفتاح التجاري من المفترض ان يساهم في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي؛

- لنموذج حد تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

3-التوصيات

- تعديل مرجعية نظام سعر الصرف في الجزائر باتجاه نظام وسيط تكون أولى أولوياته استقرار سعر صرف الدينار مع السماح ببعض الحركة فيه لتناسب مع التطورات في القطاع الاقتصادي الحقيقي، وبالتالي يوفر درجة محدودة من مرونة السياسة النقدية لمواجهة الصدمات الخارجية القوية التي تصيب الاقتصاد، ومن الخيارات الممكنة في هذا السياق نقتراح ربط الدينار بسلة عملات لأهم الشركاء التجاريين؛

- التحكم في الكتلة النقدية المعروضة في السوق والتي بدورها تزيد في معدل النمو؛

- ترشيد الانفاق العام وتوجيهه نحو الاستثمارات ذات الانتاجية الكبيرة؛

- مواصلة اتباع نظام نطاق الزاحف مع الدولار الأمريكي؛

- على الجزائر الاسراع في تطبيق نظام مجلس العملة قبل ان تصبح الشروط المحققة من اجل اتباعها غير المتحققة خصوصا في ظل المؤشرات الاقتصادية الحالية.

4-آفاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

- سعر الصرف الدينار الجزائري بين التثبيت وتعويم المدار؛

- تأثير سياسة الصرف الاجنبي على تنافسية الصادرات بين الدول.



قائمة المراجع والمصادر

I-المراجع العربية

1-الكتب

- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006.
- اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريات، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، 1999.
- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تج محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، د.د.ن، د.ت.
- عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003
- مروان عطون، "الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال"، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

2-المذكرات والرسائل الجامعية

- بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية: حالة الجزائر 1998-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص كمي، جامعة الجزائر 2012.
- بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- بوترعة أحمد وآخرون، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر - تونس 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017/2016.

- حريش ناجي، اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012.
- زكراك مونية، اثار النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد عالمي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
- عامري رضوان، العلاقة بين النمو و سعر الصرف، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالي، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2017/2016.
- عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2018/2017.
- عدة أسماء، اثار الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015.
- عطاء الله بن طيرش، "أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2011-2010.
- قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 1979-2009، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص : اقتصاد قياسي بنكي ومالي، 2014/2013.
- كبداني سيدي أحمد، اثار النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- نجعي نور الهدى، ديبلي الزهرة، استراتيجيات تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، 2017/2016.

المهادي رزيق وآخرون، أثر أنظمة سعر الصرف الفعلية للدينار الجزائري على معدلات التضخم دراسة قياسية 1985-2017، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقدي وبنكي، 2018/2019.

• يونس مداني، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقدي وبنكي، 2018/2019.

3-المجلات والمقالات العلمية

• دردوري لحسن، لقليطي لخضر أستاذ محاضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة العدد 1 - مارس 2017

• سفيان قمومية، رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي، النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2017.

• عمران بشراير، مراد تھتان، أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، في الدول العربية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر - دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج بانيل، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد رقم 01 ماي 2015.

• قليل زينب، أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البراديعم، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد 02، أوت 2016.

• مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف: ثابتة أو معومة، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008.

• ناقر نور الدين، قارة ابراهيم، أثر انظم سعر الصرف على اداء النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات - دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة مراجعة الدراسات الخاصة بالمؤسسات والتنمية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، المجلد 02، العدد 01، 2015.

• ياسر محمد أحمد أبو عيد، مدى تأثير كل من النفقات العامة والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 2008-2017، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة غليزان، المجلد 6، العدد 1، 2020.

- إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية إقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر،

جويلية 2011

5-الملتقيات

- بن بوزيان محمد، زباني الكاهر، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، ماي 2002.
- عبد الرحمن بن محمد السلطان، "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، - الجمعية الاقتصاد السعودية (التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول)، 28 ماي 2009.

6-المواقع الاجنبية

- <https://ar.publicspeakingtip.org/crawlingpeg-8529>

II-المصادر الاجنبية

- ¹ Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005.
- Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff: the Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation, the Quarterly Journal of Economics, Harvard University, Cambridge, February 2004.
- Mladen M. Ivie, Economic GROWTH AND DEVELOPMENT, Journal of Process Management – New Technologies, International, Vol 3, No 1, 2015.
- Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version). Oxford: Oxford University Press, 2009
- Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997
- Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.
- Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013.

- John WILLIAMSON: Exchange Rate Regimes for Emerging Markets: Reviving the Intermediate Option, Policy Analyses in International Economics No 60, Institute for International Economics, Washington, September 2000.
- Carmen Reinhart and Kenneth Rogoff: the Modern History of Exchange Rate Arrangements the Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation, the Quarterly Journal of Economics, Harvard University, Cambridge, February 2004.
- Levy-Yeyati Eduardo, Federico Sturzenegger, "Classifying exchange rate regimes: Deeds vs Words," European Economic Review, 49, 2005.

الملاحق

الملحق رقم 01: المؤشرات المستخدمة

الناتج المحلي الإجمالي	المعروض النقدي بمعناه الواسع	اجمالي تكوين راس المال الثابت	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	الانفتاح التجاري
42.3452	57.5624609	33.78461421	2202.997365	64.67692
44.3486	57.02925765	32.91535946	2237.086325	65.46499
45.20708	66.42100423	34.44123299	2210.301928	59.92293
48.801369	70.99957219	34.36029067	2312.655619	53.74412
53.698278	72.76419946	33.48280978	2467.346422	53.17638
57.9378	76.84860543	32.44078221	2582.879589	50.32612
63.6963	75.79832764	34.45742706	2757.130524	36.02671
66.7422	79.67130091	29.68798273	2807.330297	32.68458
59.089067	83.82403083	26.23748182	2417.376683	38.11159
55.6314	72.7963609	27.12024555	2215.847558	47.15332
62.04509	61.77114041	26.97013325	2408.688815	48.38071
45.71536	49.11130985	25.86145698	1731.611274	52.71759
48.00329	51.94199481	27.0749862	1776.036674	49.18908
49.94645	50.10145811	27.00686015	1807.328548	44.92281
42.54257	45.31867225	28.4009383	1507.865318	48.58444
41.76405	37.16944579	29.13694429	1452.269445	55.19101
46.94	33.00583648	24.87937806	1603.937921	53.70515
48.18	36.08143414	22.95158624	1619.806224	52.24391
48.19	42.37682235	25.74809903	1596.003714	45.09445
48.64	42.20770317	24.39006509	1588.346522	50.92911
54.79	37.82973402	20.6772405	1765.022198	62.85836
54.74	56.84893976	22.83975545	1740.607011	58.70615
56.76	62.72426783	24.57143078	1781.825546	61.13421
67.68	62.81906401	24.08771778	2103.381822	62.12476
85.33	59.26531253	24.01812488	2609.952823	65.70142
103.2	53.82769329	22.3703178	3113.095331	71.27858
117.03	57.28393241	23.16563151	3478.710929	70.73
134.85	64.09364654	26.32474736	3946.664452	71.93811
171.01	62.98583938	29.23243938	4923.843185	76.68454
137.21	73.1608716	38.23644822	3883.132425	71.32432
161.16	69.05469874	36.28318384	4479.34172	69.86664
200.25	68.06160086	31.67081593	5462.260897	67.47431
209.02	67.95439819	30.7991105	5591.212353	65.40498
209.72	71.72973143	34.18381841	5498.784095	63.61082
213.86	79.30948169	36.81532843	5494.352336	62.41432
166.36	82.00070359	42.25690819	4187.509727	59.69517
160	78.88436959	43.07444113	3945.482081	55.92567
170.16	79.3286476	40.78128914	4111.29411	55.32133
175.41	81.3439685	40.14854075	4153.733978	57.89862
171.09	80.8226049	38.69436027	3973.964072	52.02636

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ